ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

دولة 30 يونيو

الرؤية.. والحصاد

عدد خاص

JUL 2021

العدد (28)

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

دولة 30 يونيو .. الرؤية والحصاد

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (28) - 15 يوليو 2021

المحتويات

الافتتاحية

- ثورة 30 يونيو.. لحظة انتقال فارقة — 8
  د. عبدالمنعم سعيد
- رؤية "السيسي" والمشروع الوطني لدولة 30 يونيو — 10
  أ. ياسر رزق
- نظام 30 يونيو.. من نزع الإخوان إلى تعزيز المواطنة — 21
  د. جمال عبدالجواد
- إعادة صياغة سياسة مصر الإقليمية بعد 30 يونيو — 25
  د. دلال محمود
- مصر والقوى الكبرى بعد 30 يونيو.. التوازن أولًا — 29
  مها علام، فردوس عبدالباقي، أحمد السيد
- منظور متكامل لاتجاهات التحديث العسكري المصري — 34
  أحمد عليبه
- هزيمة الإرهاب في مصر.. الاستراتيجية والآليات — 38
  أحمد كامل البحيري
- إصلاح اقتصاد مصر.. النمو والتوازن والمستقبل — 42
  محمد شادي
- مواجهة التهميش وزيادة التمكين في المجتمع المصري — 46
  إيمان زهران
- طفرة "رقمية" مصرية تفتح آفاقًا للتنمية والمجتمع — 51
  د. رغدة البهي
- 30 يونيو ثورة تنموية.. مؤشرات محلية وعالمية — 55
  هبة زين

الافتتاحية

ثورة 30 يونيو.. لحظة انتقال فارقة

* د.عبد المنعم سعيد

يقدم هذا العدد من "تقديرات مصرية" مسحًا كاملًا لثورة 30 يونيو 2013، بعد ثماني سنوات من الثورة، والعمل الشاق، والرؤية المتكاملة، والقيادة الرشيدة للرئيس "عبدالفتاح السيسي". واستكمالًا لذلك، فإن هذه الافتتاحية سوف تنوه عن اللحظة التاريخية الفارقة التي سجلتها مجموعة من الأحداث التي سبقت، وتلك التي لحقت الحدث الكبير.

من الناحية التاريخية، فإن فترتين من التاريخ مثّلتا طبيعتين للدولة المصرية: أولهما دولة محمد علي التي امتدت من "الولاية" إلى الملكية، وثانيهما دولة جمال عبدالناصر التي امتدت عبر ثلاثة رؤساء للجمهورية. كلا الدولتين حاولتا الوصول إلى تحديث مصر ودخولها إلى العصر الحديث، لكن المحاولة -في النهاية- لم تحقق الغاية.

مأزق ثورة يناير

مع مطلع العقد الثاني من القرن الـ21، باتت مصر على باب مرحلة جديدة من تاريخها كان فاتحتها ثورة 25 يناير 2011. ورغم الجموع الكثيرة من الشرائح الاجتماعية المختلفة، وفي المقدمة منها الشباب الذين شاركوا في الثورة، فإن المشاركين أولًا لم يكن لديهم برنامج سياسي أو اقتصادي جرى التوافق عليه، ولم يكن هناك في الواقع أكثر من مجموعة من الشعارات الفضفاضة العامة. وثانيًا أن الثوار لم تكن لديهم غضاضة في التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين فيما عُرف باتفاق "فيرمونت" للوقوف في وجه النظام القديم، والعمل من أجل الفوز في الانتخابات الرئاسية لصالح مرشح حزب الحرية والعدالة الإخواني. وثالثًا أنه من الناحيتين العملية والواقعية، كان هذا التحالف يسلم الدولة المصرية لجماعة الإخوان المسلمين الأكثر تنظيمًا وتمويلًا وتسليحًا، والتي لديها قبل ذلك وبعده برنامج سياسي لتحويل مصر من دولة مدنية إلى دولة "ثيوقراطية" خالصة.

ففي عام 2007، كان الإخوان قد عرضوا بالفعل برنامجًا سياسيًا شاملًا تضمّن تعديلات وتحولات دستورية عميقة، تقيم دولة مصر على شبه كبير من النظام السياسي للدولة الإيرانية التي وضعت جوهر السلطة السياسية في يد رجال الدين أو "الملالي"، وفي مصر كان المقترح وضع السلطة العليا في يد مجلس للشريعة الإسلامية فوق الدستور والمجالس التشريعية، وهو ما اتضح عمليًا بعد ثورة يناير في سيطرة مجلس إرشاد جماعة الإخوان المسلمين على رئاسة "محمد مرسي".

لم يكن التغير الذي جرى في مصر بعد ثورة يناير، من أول وضع دستور 2012، وحتى الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب، ومجلس الشورى، ووضع السلطة التشريعية في يد الإخوان، ومن بعدها السلطة التنفيذية بعد انتخاب رئيس الجمهورية "محمد مرسي"؛ سوى جزء هام من توجه ساد المنطقة كلها واعتُمد له مفهوم غربي هو "الربيع العربي".

كان صدى ما جرى في مصر واسعًا، بما حدث من التسلسل ذاته من مظاهرات الشباب وحتى سيطرة وهيمنة الإخوان على السلطة بالتعاون مع مجموعات كبيرة من تابعيها الذين أخذوا أشكالًا أكثر تطرفًا وعنفًا. كان واضحًا أن حركة الإخوان نجحت في تقدم الظاهرة الثورية، وبدا الأمر كله كما لو كان موجة عاتية لا تختلف مظاهرها في تونس عنها في القاهرة، وقد يكون العنف أكثر قسوة في ليبيا واليمن وحتى سوريا؛ إلا أن القوى ذاتها وقفت في المقدمة.

ورغم أن هذه القوى السياسية التاريخية لم يكن مُرحّبًا بها دائمًا من بقية القوى السياسية المختلفة ذات الطابع المدني، أو حتى الديني المعتدل؛ فإنها نجحت في ميزان السياسة أن تكون الأكثر تفضيلًا عن النظم القائمة، وهكذا حصلت على فرصة تاريخية عظمى، حيث جاء التأييد ليس من الداخل فقط، بل إن قوى دولية مهمة وجدت فيها تعبيرًا أفضل عن الواقع الثقافي والسياسي السائد في المنطقة.

لم يمضِ وقت طويل -على أية حال- حتى ظهر الزيف وعدم الكفاءة، والطريق المظلم الذي جاءت به جماعات الإسلام السياسي الذي يأخذ البلدان العربية إلى الخلف مرة أخرى. وحدث الهجوم المضاد، حينما تحدد يوم الثلاثين من يونيو 2013 لكي يكون يوم الثورة الجديد، حيث ينتهي نظام ويبدأ آخر. والحقيقة أنه لم تمضِ شهور على حكم الإخوان حتى قدّم رئيس الدولة إعلانًا دستوريًا يُطيح بأحكام المحكمة الدستورية العليا، ويخالف الدستور والقانون، ويضع سلطات ديكتاتورية في يد رئيس الدولة.

كانت النتيجة أولًا فك الارتباط بين الجماعات الوطنية والإخوان، وثانيًا خروج الجماهير إلى الشارع في موجات متتالية، وثالثًا مع شهر أبريل 2013 بدأت حركة "تمرد" في جمع التوقيعات المطالبة بعقد انتخابات رئاسية جديدة، والمطالبة بالخروج بثورة أخرى في 30 يونيو 2013، وأعلنت نتائجها في 22 يونيو 2013 حيث أفصحت عن 22 مليون توقيع، ورابعًا لم تكن القوات المسلحة المصرية

بعيدة عن التطورات الجارية في مصر، ففي ديسمبر 2012 قامت بمحاولة "لم الشمل" لجميع القوى السياسية، لكنّ الحكم الإخواني عارض المحاولة. وفي 28 أبريل، اجتمعت القوى الوطنية مع قادة القوات المسلحة وفي حضور وزير الدفاع -وقتذاك- المشير "عبدالفتاح السيسي". وفي 23 يونيو 2013، بعد أن قام الإخوان بغزو واحتلال الميادين العامة في العاصمة والمدن الكبرى بالمحافظات اعتبارًا من يوم الجمعة 21 يونيو، أعلن "السيسي" أن القوات المسلحة لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما تعرض الشعب المصري للعدوان، وطلب من القوى السياسية المدنية أن تتعامل مع الأزمة السياسية وتصل إلى حل لها خلال سبعة أيام.

وخامسًا، في الثلاثين من يونيو 2013 خرج ما قدر بعدد 33 مليون مصري إلى الساحات العامة مطالبين الرئيس "محمد مرسي" بالرحيل، وفي 3 يوليو 2013 أعلنت القوى الوطنية عن زوال حكم الإخوان ومعها مرحلة انتقالية يقودها المستشار "عدلي منصور" يتم فيها الاستجابة لمطالب الشعب بانتخابات جديدة. وفي 26 يوليو، طالب "السيسي" الشعب المصري بتفويض القوات المسلحة بفض "اعتصام رابعة" الإخواني والاعتصامات الأخرى، فخرج من الجماهير ما فاق تلك التي خرجت قبل أسبوع. وفي 14 أغسطس، جرى فضّ الاعتصام وانتهى كل أثر لحكم الإخوان وإرهابه.

سمات 30 يونيو

ثورة 30 يونيو تميزت عن الثورة السابقة عليها بأمرين؛ أولهما: أنه كان لديها برنامج وطني كبير للانطلاق بمصر من واقعها بين الدول "النامية" إلى مكان يليق بها بين الدول المتقدمة. ثانيهما: أنها كما جاءت نتيجة تغيرات في المواقف الشعبية من حكم الإخوان وتابعيهم، فقد أشعلت بالمنطقة كلها ردود فعل مشابهة لما جرى في مصر بما فيها النزعة إلى الإصلاح العميق في الساحات الداخلية، وظهرت آثار ذلك على البيئة الإقليمية خلال السنوات التالية.

في مصر تحققت أهداف هامة، أولها: أن مرحلة "تثبيت" أركان الدولة قد نجحت وفي خلال فترة زمنية معقولة بعد فترة من الفوران والإرهاب. ثانيها: أن الدولة نجحت في أن تحافظ على معدلات معقولة من النمو حتى بعد أن ألمت بالعالم جائحة عصفت بالاقتصاد العالمي. ثالثها: أن مصر من الناحية "الجيوسياسية" في إقليمها قد حققت نجاحات لا يمكن تجاهلها في الإقليم الصعب الذي نعيش فيه، خاصة في ليبيا والسودان وغزة.

لقد تحقق خلال السنوات الثماني الماضية الكثير من البرنامج المصري للتغيير المجسد فيما عرف بـ"رؤية مصر 2030"، وكان أهم ملامحها، **أولًا:** تغيير الخريطة أو الجغرافيا التنموية المصرية من التمحور حول نهر النيل الذي اعتمدت مصر عليه لآلاف السنين إلى البحار الواسعة ماء وضفافًا المحيطة بالدولة. **وثانيًا:** اتساع هذه النقلة التاريخية من النهر إلى البحر، حيث جرى اختراق الأراضي المصرية من سيناء إلى الصحراء الغربية، حيث إقامة مدن جديدة والأنفاق والطرق لتأكيد ارتباط البلاد ببعضها بعضًا. **ثالثًا:** إدارة الثروة وليس الفقر، حيث درجت الدولة المصرية خلال العقود الماضية على سياسات اقتصادية تمنع التراكم الرأسمالي، وتركز على محاولة حماية الفقراء، لكن ثورة 30 يونيو عملت على تنمية "الثروة" وتعظيم مزايا مصر التنافسية إزاء العالم الخارجي في السلع والبضائع والخدمات والتكنولوجيا.

ورابعًا: السعي نحو زيادة الصادرات، فتكون التنمية من أجل التصدير جنبًا إلى جنب مع سياسة الإحلال محل الواردات. **وخامسًا:** يركز على "السوفت وير" الذي يكفل التشغيل والفاعلية لكل ما سبق من خلال مراجعة التشريعات وتحسين السياسات الخاصة بالصحة والتعليم والثقافة، وإحاطة ذلك كله باستراتيجية لرقمنة الدولة تكفل سلامة قراراتها وتحسين أدائها، ودخولها إلى العالم المعاصر.

وسادسًا: يؤكد على أن عناصر القوة المصرية ليست "صلبة" فقط من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية، ولكنها ناعمة أيضًا متمثلة في تاريخها وجغرافيتها وفكرها وإعلامها وفنونها وأدبها ومتاحفها، التي لا يماثلها وجود في دول المنطقة الأخرى. وسابعًا: إشعال شرارة تجديد الفكر المصري، سواء كان دينيًا أو مدنيًا لكي يكون تقدميًا يأخذ مصر إلى الأمام وليس إلى الخلف، وإلى مستقبل مشرق وليس إلى ماضٍ مظلم.

تفاصيل كل ما سبق سوف يرد في الصفحات التالية من **"تقديرات مصرية"**، ولكن نتيجته الكبرى كانت الإعلان عن مولد للجمهورية الثانية الجديدة في مصر، وافتتاحها مع العاصمة الإدارية في المستقبل القريب. وذلك الأمر يمثل الاستمرار التاريخي لثورة 30 يونيو 2013، وهي تعد نقطة فارقة علامتها الاستدامة وتحقيق نقلات كيفية في الواقع المصري.

رؤية «السيسي» والمشروع الوطني لدولة 30 يونيو

* أ. ياسر رزق
الكاتب الصحفي

ما بين إدراك حالة الدولة المصرية ومشكلاتها، وبناء تصور متكامل للنهوض بها؛ استطاع الرئيس "عبدالفتاح السيسي" أن يضع أركان المشروع الوطني المصري لدولة 30 يونيو على مدار السنوات الثماني الماضية. إلا أنه أدرك أن الانطلاق في المشروع لن يتأتّى إلا بتثبيت دعائم الدولة أولًا، وتجاوز المأزق المؤسسي الذي كرّسه حكم الإخوان، ثم الانطلاق بها إلى مرحلة استعادة الدور إقليميًا ودوليًا، ورفع قدرات الدولة الشاملة. فما هو دور البعد القيادي وسياقات المشروع الوطني، ورؤيته وأهدافه ونتائجه؟.

القيادة: إدراك حالة الدولة

- رافق حلم المشروع الوطني المصري لبناء دولة مدنية حديثة ديمقراطية الرئيس "عبدالفتاح السيسي" منذ بواكير شبابه؛ إذ كان يوقن أن مصر قادرة على النهوض، وعلى أن تصعد إلى مكان الصدارة بين أمم الدنيا، أو على حد تعبيره "مصر أم الدنيا، وهتبقى قد الدنيا". كان على ثقة بأن شعب مصر يستطيع، فقط لو توافرت له "قيادة فكرية ملهمة رشيدة".

- امتلك "السيسي" دراية واسعة بحكم قراءاته المتعمقة، وبالأخص في تاريخ مصر الحديث والمعاصر وتجارب الأمم، بعوامل صعود وانكسار الدولة المصرية الحديثة الأولى التي أسسها "محمد علي"، وسقطت بتوقيع معاهدة لندن عام 1840 قبل 8 سنوات من انتهاء حكم "محمد علي"، والدولة المصرية الحديثة الثانية التي أسسها "جمال عبدالناصر"، وسقطت فعليًا بهزيمة مصر في حرب يونيو 1967، قبل 3 سنوات من رحيل "عبدالناصر".

- درس "السيسي" مبكرًا أسباب تقويض المشروع الوطني المصري، سواء الأول أو الثاني، وخرج بدروس مستفادة، أبرزها مخاطر التمدد الزائد دون التحسب للظروف الإقليمية والدولية غير المواتية، وكذلك الانجراف إلى المكائد والسقوط في مصائد، دون تبصر وإدراك لما يُحاك ضد الوطن. تلك الدروس كانت نصب عيني "السيسي"، وهو يحلم لبلاده بدولة حديثة متقدمة، ويأمل أن تتحول مصر إلى قوة عظمى إقليمية، قادرة على رفع معيشة شعبها، والدفاع عن مقدرات الوطن وسلامة أراضيه، وحماية مصالحه الحيوية، في إطار حدوده الجيوسياسية التي تمتد إلى ما هو أوسع من حدوده السياسية.

- توافرت "للسيسي" خبرات أوسع حينما تولى منصب مدير المخابرات الحربية، وأتيحت له أدق المعلومات عن الأوضاع الداخلية للبلاد في مختلف المجالات، وتنبأ مبكرًا بحدوث انتفاضة غضب في البلاد، وسطّر توقعاته المبنية على رؤية شاملة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر في نهاية العقد الأول من هذا القرن في تقرير سلمه للقائد العام للقوات المسلحة في شهر إبريل 2010، يتضمن تقدير موقف يخلص إلى توقع خروج الجماهير في انتفاضة ثورية في غضون عام، وإلى ضرورة نزول الجيش دون إطلاق رصاصة واحدة على أحد من أبناء الشعب، وهو ما جرى فعلًا في ثورة 25 يناير 2011.

- تضافرت المعلومات التي توافرت للسيسي عن التهديدات الداخلية والخارجية للوطن والتحديات التي تجابهه في أعقاب ثورة يناير، مع إلمامه بمكونات النخبة السياسية والفكرية والإعلامية، عبر لقاءات ممتدة عقدها مع ممثلين للنخبة، لتتكون أمامه صورة متكاملة بكل ألوانها وظلالها عن الدولة المصرية، والتوجهات المحتملة للسلطة والحكم في البلاد عند انتهاء المرحلة الانتقالية الأولى في 30 يونيو 2012، بانتخاب الدكتور "محمد مرسي" قطب جماعة الإخوان رئيسًا للجمهورية، لتستحوذ جماعة الإخوان على كل أركان السلطة متمثلة في الرئاسة والحكومة والبرلمان.

- في عام حكم جماعة الإخوان تحول أمل الدولة المصرية الحديثة إلى سراب في ظل إقصاءٍ انتهجته الجماعة لمكونات الطبقة السياسية والصفوة المثقفة، وعصفٍ بالدستور، وقمعٍ للجماهير، وسياساتٍ مضطربة تكشف عن غيبة لأي رؤية وانعدام للخبرة، وتدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية، وزاد من

تفاقمها السعي الحثيث للأوليجارية الحاكمة لتغيير الهوية المصرية، ومحاربة نهج الوطنية المصرية، وتعديل ثوابت السياسة الخارجية التي ارتضاها الشعب في محيطيه العربي والإقليمي.

- خرجت الجماهير المصرية في ثورة كبرى تطالب برحيل الرئيس "محمد مرسي" وإسقاط نظام المرشد يوم 30 يونيو 2013، ثم انحازت القوات المسلحة وقائدها العام الفريق أول "عبدالفتاح السيسي" لمطالب الشعب، وأنفذت إرادته في بيان الثالث من يوليو 2013، الذي انعقدت عليه إرادة ممثلي فئات الشعب في اجتماعهم بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة في ذلك اليوم.

- زال نظام حكم الإخوان، وبدأت مصر مرحلتها الانتقالية الثانية برئاسة الرئيس المؤقت "عدلي منصور" وسط تحديات جسام وتهديدات تكاد تعصف بما تبقى من أركان الدولة المصرية. واستجابةً لنداء جماهير الشعب، وإدراكًا لقدر التحديات التي تجابه البلاد؛ تراجع المشير "عبدالفتاح السيسي" عن موقفة الرافض للدخول في معترك السياسة، وقرر الترشح لرئاسة الجمهورية رضوخًا لإرادة الشعب التي لم يملك أمامها إلا الموافقة، وترشح فعلًا وفاز باكتساح، وأصبح رئيسًا للجمهورية يوم 8 يونيو 2014.

السياق: مشروع الأمل المصري

- لأول مرة، كشف المرشح الرئاسي "عبدالفتاح السيسي" عن ملامح مشروعه الوطني لبناء الدولة الحديثة المدنية الديمقراطية في لقاء له مع رئيسَيْ تحرير "الأخبار" و"الأهرام" يوم 15 مايو 2014. إذ سألت المرشح الرئاسي في ذلك اليوم عن برنامجه، فأخرج 3 مجلدات كبرى تحمل عنوان "الأمل المصري"، وتتضمن رؤيته الكاملة للنهوض بالبلاد في مختلف المجالات، والمشروعات التي ينوي تنفيذها لو فاز بالانتخابات محددة بالتفاصيل والتوقيتات الزمنية والمواقع ومصادر التمويل.

- لم يشأ "السيسي" الإعلان عن ذلك البرنامج الذي يحوي مشروعه الوطني لبناء الدولة الحديثة في ظل ظروف أمنية معقدة كانت تمر بها البلاد، وتهديدات خارجية تحيط بها، ولعله أيضًا كان يحسب أن الطموحات العالية التي يتضمنها مشروع "الأمل المصري" ربما تندهش لها الجماهير، وتظن أنها غير ممكنة التحقق برغم تطلعاتها الواسعة وثقتها في قيادة "السيسي" الذي تنظر إليه كبطل شعبي.

- حينما تولّى الرئيس "عبدالفتاح السيسي" المسئولية، يوم 8 يونيو 2014، كان أمامه أولوية أولى تسبق الشروع في تنفيذ مشروعه الوطني لبناء دولة حديثة، هي بقاء الدولة المصرية نفسها التي تداعت ركائزها ولانت مفاصلها وانهارت بعض مؤسساتها، والدفاع عن وجودها في خضم حرب ضروس مع الإرهاب الإخواني في الوادي، ومع المليشيات المسلحة التي تنتمي إلى جماعات وُلدت من رحم جماعة الإخوان في شمال سيناء.

- كانت الدولة المصرية حينئذ "شبه دولة"، على حد تعبير الرئيس "السيسي"، أو بالأدق كانت بقايا دولة. إذ كانت مؤسسات الدولة متداعية وتحتاج إلى إعادة بناء، فعناصر القوة الشاملة للدولة قد تراجعت في قدراتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية باستثناء القدرة العسكرية التي

صانتها المؤسسة العسكرية، وانطلقت بها وفق برنامج تحديث شامل تنظيميًا وتسليحًا وتدريبًا بدأه الفريق أول "عبدالفتاح السيسي" حينما تولى منصب القائد العام، وشرع في فتح آفاقه والتوسع فيه بعدما تولى منصب الرئيس، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

- أما القدرة المعنوية للبلاد فكانت ظهير "السيسي" في مهمته الصعبة لإنقاذ الدولة وتثبيت دعائمها والشروع في بناء المشروع الوطني المصري، حيث حلقت تلك القدرة إلى رحاب عالية، في أعقاب ثورة 30 يونيو، معززة بيقين جماهيري في قدرة الوطن على النهوض، في ظل قيادة وطنية اختارها الشعب لثقته في قدرتها وإخلاصها وإقدامها.

البعد المؤسسي: تثبيت دعائم الدولة

- إثر بيان الثالث من يوليو 2013، سقطت مؤسسة الرئاسة التي يقودها الإخوان، ومعها الدستور ومجلس الشورى بعدما سبق ذلك بعام سقوط مجلس النواب بحكم المحكمة الدستورية العليا. وكان القضاء يعاني هيمنة الإخوان مع تعيين نائب عام منتمٍ لها ووزير عدل موالٍ لها. بينما كانت الشرطة في حالة نقاهة، بعد ما تعرضت له في أعقاب ثورة يناير من تخريب لمنشآتها وأقسامها، ومن تجريف منظم لكوادرها المتخصصة في مقاومة التطرف. أما الإعلام الرسمي فقد وُضع تحت ولاية مكتب الإرشاد مباشرة.

- لم تَسْلَم المؤسسة الدينية إبان حكم الإخوان من تخريب ومحاولات تقويض الأزهر الشريف، ودوره، كما حوصرت الكنيسة بالقول والفعل والمليشيات، وانطلق المخربون الإخوان لحرق الكنائس في أعقاب ثورة 30 يونيو، في ظاهرةٍ لم تعرفها البلاد منذ الفتح العربي.

- بعدما تولى الرئيس "السيسي" المسئولية، أعاد بناء مؤسسة الحكم من رئاسة وحكومة، إذ تم انتخاب مجلس النواب الذي اكتمل فصله التشريعي الأول، وأعيد انتخابه في فصل تشريعي ثانٍ، وتم استحداث مجلس الشيوخ كغرفة ثانية للبرلمان، وفق التعديلات الدستورية التي جرت عام 2019 على دستور 2014، وجرى انتخابه في سبتمبر عام 2020.

- استعادت مؤسسة القضاء استقلاليتها بعدما زال حكم المرشد، وأعيد إصلاح وترميم صروح العدالة، وأُعيد الاعتبار للمؤسسة الدينية من أزهر وكنيسة، وتحررت المؤسسة الإعلامية من سطوة الإخوان، وأخذت تباشر رسالتها لتذليل عقبات اقتصادية تعوق انطلاقتها، وأضيفت إليها مؤسسة إعلامية عامة تزيد من قدرتها بجانب الإعلام الرسمي من إذاعة وتليفزيون.

- مع الخطّة التي وضعها "السيسي" لتثبيت ركائز الدولة المصرية، باشر مبكرًا تدشين مشروعه الوطني لبناء الدولة الحديثة، بالإعلان عن مشروع قومي عملاق لازدواج قناة السويس، وكان ضمن صدارة أهدافه من إطلاق هذا المشروع يوم 6 أغسطس 2014، حشد الجماهير خلف مشروع قومي، ورفع روحها المعنوية، وتعزيز ثقتها في قدرتها على النهوض ببلادها، بجانب الغرض الأساسي وهو رفع كفاءة مرفق قناة السويس، وزيادة قدرتها على مواكبة الزيادة المرتقبة في حركة التجارة العالمية، ومن ثم رفع عائدات القناة، وزيادة جاذبية المنطقة الاقتصادية الجديدة المحاذية لشاطئ قناة السويس.

- نجحت دعوة "السيسي" للمواطنين بالاكتتاب لشق القناة الجديدة وأنفاقها الخمسة التي تربط الوادي بسيناء، وبلغت الحصيلة 60 مليار جنيه في ثمانية أيام. وبالفعل تم شق ازدواج القناة في غضون عام فقط، وهو زمن قياسي غير مسبوق في مثل هذه المشروعات، مما أثار إعجاب العالم بقدرة الشعب المصري صانع الحضارة على الإنجاز في أعقاب ثورتين وبرغم الظروف والتحديات التي تمر بها البلاد.

فلسفة المشروع: أهداف الدولة الحديثة

ارتكزت رؤية الرئيس "السيسي" في فلسفة المسار الذي اختطه لبناء الدولة الحديثة على عدة أهداف ومرتكزات:

- تحصين الدولة وإكسابها المنعة لعدم تكرار الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة 25 يناير.
- الارتقاء بقدرات القوة الشاملة للدولة التي تراجعت بشدة خلال السنوات التي أعقبت ثورة يناير.
- تعزيز القدرة العسكرية للقوات المسلحة لتعويض فترة الثبات التي تعرضت لها رغم تطور الأوضاع في المنطقة والحفاظ على معنويات رجالها، استعدادًا لحقبة جديدة قادمة يتعين فيها مجابهة تحديات وتهديدات محتملة فضلًا عن تأمين السلام.
- إعادة تقديم مصر للعالم بعد تراجع هيبتها ومكانتها الدولية، عبر حجم ضخم من العمل في كافة المجالات.
- توفير فرص عمل واسعة لتشغيل المواطنين والعائدين من دول عربية تتعرض لأزمات، في مشروعات ضخمة وواسعة للارتقاء بالبنية الأساسية والتوسع العمراني استغلالًا للخدمات المتوافرة في مصر.
- إنشاء قاعدة للبناء الصناعي، وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات من أجل إقامة مشروعات جديدة، عندما تكتمل البنية الأساسية المتطورة.
- بناء وتجديد البنية الأساسية للبلاد بهدف التشغيل وجذب الاستثمارات لإقامة مشروعات جديدة توفر فرص عمل وتزيد من الناتج القومي المصري.
- التوسع العمراني عبر رسم خريطة جديدة للبلاد تتضمن إنشاء العديد من المدن الجديدة وعاصمة جديدة، لتخفيف التكدس في الدلتا والقاهرة والصعيد، واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال العقود المقبلة.
- بناء قاعدة إنتاجية كبرى في الصناعة والزراعة والإنتاج السمكي والحيواني، ترفع معدلات النمو والتشغيل، وتزيد المعروض من السلع الغذائية بما يحقق توازن الأسعار ويكبح الغلاء.
- تحسين مستوى معيشة المواطن المصري، وبالأخص الطبقات محدودة الدخل والفقيرة، استثمارًا لنجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادي.
- بناء الإنسان المصري عبر برامج قصيرة ومتوسطة الأجل، ثقافيًا وتعليميًا.

نتائج المشروع: الارتقاء بالقوة الشاملة

نجح "السيسي" خلال 8 سنوات مضت في الارتقاء بعناصر القوة الشاملة عبر خطة عمل مدروسة مضى في تنفيذها بكل عزم، وحققت النتائج التالية:

- **مكافحة الإرهاب والإصلاح السياسي:** نجح نظام 30 يونيو في قطع رءوس الإرهاب، ودحره في الوادي، ومحاصرة جيوبه وفلوله في شمال سيناء، واستطاع تثبيت أركان الدولة وتدعيم مؤسساتها في غضون 4 سنوات، كما تمكن من بناء كتلة وطنية واسعة من مختلف طوائف الشعب وفئاته، تتوحد خلف النظام وقائده، وتدفع بالمشروع الوطني قدمًا.

  - شرع في إصلاح سياسي استهله بتعديلات دستورية تعزز استقرار البلاد، وتشجع الممارسة الديمقراطية عبر إنشاء غرفة ثانية للبرلمان، وتُعطي للقوات المسلحة مهمة جديدة هي الحفاظ على مدنية الدولة المصرية، مما يُحيط الجماهير بسياج أمان ضد محاولات التسلل من جانب دعاة العودة إلى ما قبل 30 يونيو. كما بدأ النظام في تحفيز الحياة الحزبية عن طريق إنشاء أحزاب جديدة، وتشجيع التقاء الأحزاب ذات البرامج المتقاربة في ائتلافات انتخابية وبرلمانية.

  - استهدف النظام تمكين الشباب بتقلّد مواقع المسئولية كوزراء، ونواب للوزراء والمحافظين، استعدادًا لتوليهم مسئوليات أعلى في المستقبل القريب، وسعى إلى تأهيلهم عبر برنامج رئاسي وإنشاء أكاديمية تدريب الشباب وتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين.

- **مواجهة العزلة واستعادة المكانة الدولية:** كانت مكانة مصر الدولية قد تراجعت في أعقاب ثورة 25 يناير، في ظل حالة التقوقع التي سادت الأجواء الداخلية في ظل المرحلة الانتقالية الأولى، وتشرنق نظام الإخوان على نفسه، فضلًا عن أنه أُحيط بستار حديدي من جانب دول عربية كانت حليفة لمصر خشية تصدير نظامه إليها، وردًا على دخوله في تحالفات إقليمية تجافي السياسة الخارجية الثابتة لمصر. وزادت العزلة الدولية في أعقاب ثورة 30 يونيو، إثر سوء إدراك لأنها ثورة شعبية، وليست انقلابًا عسكريًا، أو سوء نية من جانب أطراف إقليمية ودولية كانت مصالحها تتحقق في ظل ضعف الدولة المصرية، وفي بقاء نظام الإخوان وتوسع الإسلام السياسي في الصعود إلى السلطة بدول عربية.

  - في الشهر الأول من توليه المسئولية، نجح "السيسي" في استعادة عضوية مصر بالاتحاد الإفريقي التي جرى تجميدها عقب ثورة 30 يونيو، واستطاع تعزيز علاقات مصر بدول القارة، واستعاد الدور المصري في إفريقيا، وكان من ثمار هذا التحرك اختيار مصر رئيسًا للجنة السلم والأمن الإفريقية، ثم رئيسًا للاتحاد الإفريقي (2019- 2020).

  - استعادت مصر مكانتها الدولية وعززتها عبر زيارات ناجحة متعددة قام بها "السيسي" للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك منذ عام 2014، وللولايات المتحدة ولدول الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا، وروسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا.

- نجح "السيسي" في تقديم نظام 30 يونيو الذي قام على شرعية ثورة الجماهير، عبر إعادة تشكيل صورة مصر الجديدة، إذ استطاع تدعيم علاقات مصر بالقوى الكبرى والدول الفاعلة على أساس أدبيات جديدة لسياستها الخارجية تقوم على الاحترام المتبادل والحوار، والتنسيق والتعاون بين مصر ودول العالم، وانتهاج الحلول السياسية بعيدًا عن الحروب. وكان من أبرز ثمار هذا النجاح انتخاب مصر عضوًا غير دائم بمجلس الأمن في عامي 2016 و2017. وأدى صعود الدور الإقليمي والدولي المصري في عهد نظام 30 يونيو إلى حرص القوى الكبرى على دعوتها للمشاركة في قمم مجموعات "العشرين" و"البريكس" و"فيشجراد".

- **العودة للدور الإقليمي والعربي في المنطقة:** إذ استعادت مصر مكانتها في قلب أمتها العربية، انعكاسًا لتمدد سياستها الخارجية القائمة على أساس استعادة الدولة الوطنية في الدول العربية التي تعاني من أزمات في أعقاب ما يُسمى "الربيع العربي". وبعدما كانت مصر تُعاني من تهديدات من كل اتجاهاتها الاستراتيجية، استطاعت تأمين حدودها، وحماية أمنها القومي المباشر، بتعزيز علاقاتها مع نظام الثورة السودانية، وتبني جهود المصالحة وبناء الدولة الوطنية في ليبيا، كما استطاعت جمع الفصائل الفلسطينية في حوارات القاهرة والتوصل إلى اتفاقات على طريق المصالحة الفلسطينية، وتدخلت لوقف العدوان على غزة في مايو 2021 وخصّصت 500 مليون دولار مساعدة لإعادة إعمار القطاع، وسعت إلى إعادة الحياة لعملية السلام من أجل التوصل إلى اتفاق يُنهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين، واحتفظت مصر بعلاقات السلام مع إسرائيل، واستثمرت اتصالاتها لصالح القضية الفلسطينية.

- عـزّزت مصـر علاقاتها الاسـتراتيجية بـدول الخليج العربية، وفـي مقدمتها السعودية والإمـارات، وانطلقـت لإنشـاء ثلاثيـة التعـاون والتنسـيق المصـري العراقـي الأردنـي، مـن أجـل صالح الشعوب الثلاثة وتعزيـز الأمـن العربـي. وتولـت مصـر رئاسة القمة العربية عام (2015 / 2016)، وشـاركت فـي أعمـال القمـم العربيـة المتتالية، كما اسـتضافت القمة العربية الأوروبيـة فـي شـرم الشـيخ عـام 2019.

- **المواجهـة الاقتصاديـة للمشـكلات المزمنـة:** حيـن تولـى الرئيـس "السيسـي" المسـئولية كانـت الأوضـاع الاقتصاديـة بالبـلاد فـي حالـة متردية إثـر تراجـع معـدلات النمـو، والانخفاض الكبيـر فـي احتياطـي النقـد الأجنبـي بالبنـك المركـزي فـي أعقـاب ثـورة 25 يناير والأحـداث التـي تلتهـا، ممـا أدى إلـى تداعـي قـدرة الدولـة علـى الوفـاء بالتزاماتها، وزيـادة معانـاة المواطنيـن مـن تدنـي مسـتوى المعيشـة، وانخفـاض معـدلات التشـغيل.

- لـم يشـأ الرئيـس "السيسـي" أن يعالـج المشـكلة الاقتصاديـة بحلـول وقتيـة، أو مسـكنات، أو إلقـاء الكـرة لنظـم قادمـة، وقـرر اقتحـام المشـكلة عبـر برنامـج إصـلاح اقتصادي جذري يقـوم علـى خفـض الدعم بالتدريـج فـي موازنـة الدولـة، مـع اتخـاذ إجـراءات حمائيـة للطبقـات محـدودة الدخـل والفقيـرة للتخفيـف مـن معاناتهـا، واختـار التوقيـت المناسـب لأهـم خطـوة فـي برنامـج الإصـلاح الاقتصـادي والنقـدي، وهـي تحريـر سـعر الصـرف الـذي تـم فـي نوفمبـر 2016.

- كانـت تلـك الخطـوة لا غنـى عنهـا مـن أجـل النهـوض باقتصـاد البـلاد، وتمكيـن الدولـة مـن تنفيـذ مشـروعها الوطنـي وتحسـين معيشـة المواطنيـن فـي مـدى قريـب، بعـد فتـرة معانـاة انتقاليـة لا بديـل لهـا، كـدواء لعـلاج مـرض مزمـن. وتحمـل الشـعب المصـري بصبـر وشـجاعة تلـك الفتـرة التـي عانـى فيهـا تبعـات الإصـلاح الاقتصـادي، ثقـة منـه فـي سياسـات الرئيـس، وحرصـه علـى مسـتقبل البـلاد والأجيـال المقبلـة.

- نجحت سياسة الإصلاح الاقتصادي المصري نجاحًا كبيرًا بشهادة مؤسسات التمويل الدولية، وصارت نموذجًا لبرامج الإصلاح في الدول الناهضة، وسجلت مؤشرات الاقتصاد المصري معدلات إيجابية، ولا سيما في النمو الاقتصادي الذي سجل 5.9% قبيل أزمة فيروس "كورونا" العالمية، مما مكّن البلاد من تخطي آثار تلك الأزمة المستمرة دون كبوات، وكان من نتاج ذلك أن توقعت مؤسسات تصنيف دولية صعود الاقتصاد المصري ليصبح من بين أكبر 10 اقتصادات في العالم بحلول 2030.

- **تحديث القدرات العسكرية المصرية:** في غضون أقل من 7 سنوات، تضاعفت القدرة العسكرية المصرية، بحيث صارت القوات المسلحة تصنف ضمن أقوى 10 جيوش في العالم. جاء ذلك كثمرة لبرنامج تحديث شامل للقوات المسلحة تنظيميًا وتدريبًا وتسليحًا وإعدادًا وكفاءة قتالية. ووضعت خطة تسليح القوات المسلحة على أساس تهديدات حالية ومستقبلية محتملة، لبناء قوة قادرة على الدفاع عن تراب الوطن وسلامة أراضيه وحماية أمنه القومي، وصون المصالح العليا المصرية حيثما وجدت خارج إقليم الدولة.

- تمكّنت القيادة العليا للقوات المسلحة من تحديث القوات البرية بتزويدها بأحدث مركبات القتال المدرعة وتحديث فرقها المدرعة بالدبابة المتطورة "إم 1-- أ - 1"، واستحداث قوة الانتشار السريع كرأس حربة للقوات الخاصة. كما جرى تحديث القوات الجوية وتنويع مصادر تسليحها بتزويدها بمقاتلات الرافال الفرنسية فائقة التطور، ومقاتلات "ميج 29-" المعدلة، فضلًا عن أحدث طراز من مقاتلات "إف – 16" الأمريكية و"بلوك – 52". وتوسعت القوات الجوية في أسطولها من الهليكوبتر الهجومية الأمريكية "أباتشي"، والهليكوبتر الهجومية الروسية "كا– 52"، وطائرات النقل الاستراتيجي الروسية طراز "إليوشن – 76".

- شهدت القوات البحرية تطورًا هائلًا في تسليحها بأحدث الفرقاطات طراز "فريم" و"جووبند" وبحاملتي هليكوبتر فرنسية طراز "ميسترال" ولنشات الصواريخ والغواصات الألمانية المتقدمة طراز (209). كما شهدت قوات الدفاع الجوي تطويرًا مماثلًا في تزويدها بأحدث نظم الرادار ومنظومات الدفاع الجوي الكفيلة بحماية سماء مصر من أي عدائيات جوية أو صاروخية، في مديات بعيدة قبيل اقترابها من أجواء الإقليم المصري.

- كان من نتيجة تعزيز القدرات السياسية الداخلية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، الارتقاء بالقوة الشاملة للدولة المصرية إلى آفاق غير مسبوقة، أهلتها لتكون قوة عظمى إقليمية ذات سياسة رشيدة واقتصاد ناهض وقدرة عسكرية فائقة.

- بالتزامن مع تثبيت دعائم الدولة المصرية، وتعزيز عناصر قوتها الشاملة، مضى "السيسي" في تنفيذ مشروعه الوطني لبناء الدولة الحديثة بمعدلات أسرع مما تضمنه برنامج "الأمل المصري" الذي

حوى أفكاره ورؤاه ومشروعاته القومية، معززة بدراسات نخبة من خبراء مصر، بجانب مشروعات قومية ظلت حبيسة الأدراج، في ظل غيبة إرادة سياسية لتنفيذها في عقود سابقة، أو الافتقار للتمويل اللازم لها، وجرى تحديث تلك المشروعات، ووضع البرامج الزمنية لتنفيذها، كما جرى تحديث خطة "مصر 2030" لتواكب الطموحات الواسعة لمشروع "السيسي" الوطني.

- **تطوير البنية الأساسية:** إذ جرى إنشاء وتطوير 8 آلاف كم ضمن المشروع الوطني للطرق، وإنشاء عدد كبير من الكباري بين ضفتي النيل على الوادي، وفي القاهرة وعواصم المحافظات، والتوسع في شبكات المياه والصرف الصحي، بحيث أصبحت مياه الشرب متاحة لنسبة 99% من المواطنين، وأصبحت خدمة الصرف الصحي تغطي نصف قرى مصر، كما تم إنشاء 3 محطات كهرباء عملاقة في بني سويف والعاصمة الإدارية والبرلس.

  - أصبحت الكهرباء تغطي احتياجات البلاد وتوفر الطاقة للمشروعات القائمة والجديدة خلال السنوات القادمة، كما تم البدء في إنشاء المحطة النووية لتوليد الكهرباء في الضبعة، وجرى تحديث الموانئ والمطارات وإنشاء عدد جديد منها لمواكبة زيادة حركة التجارة في التصدير والاستيراد، وكذلك تطوير السكك الحديدية وتزويدها بقاطرات وعربات جديدة لرفع كفاءة هذه الخدمة، بجانب إنشاء خطوط للقطار الكهربائي لربط العاصمة الإدارية بالمدن الجديدة وخطوط للقطار فائق السرعة لربط ساحل البحر الأحمر بساحل البحر المتوسط كمرحلة أولى.

- **تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي:** يجري استصلاح نحو 3.5 ملايين فدان منها 1.5 مليون فدان في إطار مشروع الريف المصري، ومليونا فدان تتولى استصلاحها وزارة الزراعة في مناطق عديدة من سيناء والصعيد وتوشكى وكذلك في الدلتا الجديدة التي بدأ استصلاحها في مشروع تتولاه القوات الجوية على مساحة نصف مليون فدان.

  - تم تدشين مشروع زراعة مائة ألف صوبة يعادل إنتاجها حصيلة مليون فدان، وكذلك مشروعات كبرى للتسمين والإنتاج الداجني. كما تم افتتاح مزارع سمكية ضخمة شرق القناة وفي منطقة غليون بكفر الشيخ، لتوفير إنتاجها للاستهلاك المحلي والتصدير، بجانب تطهير البحيرات الشمالية في المنزلة والبردويل والبرلس، وإنشاء محطات لمعالجة الصرف الصناعي للحيلولة دون تلوثها، حتى تتحول إلى مزارع سمكية طبيعية.

  - جرى إنشاء قاعدة صناعية في بني سويف وسيناء لإنتاج مواد البناء وغيرها مما تحتاجه مشروعات الإسكان والمدن الجديدة لتكون بمثابة قطاع عام جديد يخدم متطلبات الدولة، مع القطاع العام القديم الذي يجري تحديث بعض أهم مكوناته، وعلى رأسها مدن صناعية متخصصة لإنتاج الأثاث والنسيج والجلود ومناطق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **التوسع العمراني وبناء مدن جديدة:** تم إنشاء 16 مدينة جديدة في إقليم القناة والساحل الشمالي وصعيد مصر، أهمها العاصمة الإدارية الجديدة، ضمن برنامج "السيسي" لتغيير وجه الحياة على أرض

مصر وإعادة رسم خريطتها السكانية. كما تم إنشاء أكثر من مليون وحدة سكنية منها 650 ألف وحدة للإسكان الاجتماعي المدعم للطبقات المتوسطة ودون المتوسطة بهدف السكن الراقي الملائم للشباب والأسر، مع وضع برامج ميسرة لسداد الأقساط على آجال طويلة.

- تم إطلاق أضخم مشروع قومي لتطوير القرى المصرية في غضون 3 سنوات، في إطار برنامج "حياة كريمة" الذي تكلف 600 مليار جنيه، وتحسين حياة أبناء الريف المصري في مختلف الأوجه، مما يحقق أيضًا تخفيف الأعباء عن المدن والمراكز، والحدّ من الهجرة من القرى.

- **تحسين معيشة الطبقات محدودة الدخل والأقل حظًّا:** تم استحداث معاش "تكافل وكرامة" للأسر غير القادرة على الكسب وذوي الإعاقة والأيتام، ومد مظلته لتصل هذا العام إلى 4 ملايين مستفيد، كما تم إنشاء نحو 200 ألف وحدة سكنية لإسكان مليون مواطن من قاطني العشوائيات الخطرة، في وحدات لائقة ومجهزة بالمفروشات والأثاث والأجهزة الكهربائية مجانًا، ضمن مجمعات عمرانية مزودة بكافة أنماط الخدمات، فضلًا عن إجراء زيادات في الحد الأدنى للأجور ليصل إلى 2400 جنيه، وإجراء زيادات سنوية بنسب معقولة في المعاشات والأجور لمواكبة معدلات التضخم ورفع مستوى معيشة الأسر في ظل الأعباء المعيشية، وتنفيذ برامج صحية واسعة لرعاية المواطنين مثل مشروع القضاء على فيروس "سي" ومشروع مائة مليون صحة للكشف المبكر عن الأمراض غير السارية، ومبادرات علاج ضعاف السمع ودعم صحة المرأة المصرية.

- **تطوير التعليم وبناء الإنسان المصري:** جرى إطلاق مشروع لتطوير التعليم ما قبل الجامعي، وتدشين برنامج طموح للتوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والأجنبية وتطوير القائم منها بهدف رفع مستوى الخريجين، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل ومواكبة التطور التكنولوجي والعلمي. كما جرى إنشاء مدينة كبرى للفنون والثقافة في العاصمة الإدارية الجديدة كباكورة مشروع قومي ضخم ينهض بالوعي والثقافة للأجيال الشابة والجديدة في إطار تعزيز قيم الشخصية المصرية الراسخة.

تلك -إذن- بعض ملامح ومكونات المشروع الوطني المصري لبناء دولة حديثة مدنية ديمقراطية، الذي أطلقه الرئيس "السيسي"، وغرس أُسسه ورفع قواعده، وما زالت له مراحل أخرى متواصلة لتعزيز البناء الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الإصلاح السياسي الديمقراطي. ولعل هذا المشروع هو أحد مرتكزات الجمهورية الثانية، جمهورية 30 يونيو، المتوقع أن يعلن عن ميلادها الرئيس "السيسي" عند افتتاحه العاصمة الجديدة قبيل نهاية العام.

نظام 30 يونيو.. من نزع الإخوان إلى تعزيز المواطنة

* د. جمال عبدالجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الثلاثون من يونيو 2013 ثورة سياسية بامتياز. صحيح أن ثورة يناير 2011 رفعت شعارات ومطالب سياسية؛ إلا أن المشاركة الجماهيرية الكثيفة في أحداث الثورة، جاءت مدفوعة -في جانب كبير منها- بمطالب اقتصادية واجتماعية، خاصة بعد يوم الثامن والعشرين من يناير، عندما لاحت بشائر نهاية حكم "مبارك". على العكس من ذلك لم يكن لثورة الثلاثين من يونيو شعارات اقتصادية أو اجتماعية، فقد خرج الناس فيها رافعين شعارات سياسية تتلخص في المطالبة بإنهاء حكم الإخوان.

الانتفاض ضد الإخوان

- للانتفاض ضد حكم الإخوان وجهان سياسيان؛ يتعلق أولهما بمسألة السلطة السياسية، ويتعلق الثاني بالأيديولوجيا. انتفض الشعب ضد سلطة الجماعة، أي ضد السلطة التي باتت امتيازًا حصريًا لأعضاء جماعة الإخوان، والجماعات المتحالفة معها من الجهاديين والسلفيين. فقد كشفت خبرة الممارسة بعد تربع الإخوان على قمة السلطة، أن العطايا التموينية والمادية التي استخدمها الإخوان ببراعة من أجل الوصول إلى الحكم، لم تكن إلا ثمنًا بخسًا دفعه الإخوان من أجل الاستيلاء على السلطة، وأن ادّعاءات الحرص على مصالح الناس والعطف على المحتاجين، لم تكن إلا مناورة للسيطرة على العقول والقلوب. أما بالنسبة لحلفاء الإخوان من خارج إطار قوى الإسلام السياسي، فقد تم استبعادهم من السلطة بسرعة، فالإخوان لم يكونوا ليقبلوا التعامل مع الآخر الأيديولوجي والسياسي كشريك في السلطة التي احتفظ بها الإخوان امتيازًا حصريًا.

- ثورة الثلاثين من يونيو كانت أيضًا ثورة أيديولوجية، إذ انتفض ملايين المصريين ضد أيديولوجيا الإسلام السياسي، بما يمثله من تهديد للهوية الوطنية وأيديولوجيا الوطنية المصرية. لقد تمّت صياغة الهوية الوطنية المصرية والعقيدة السياسية الجامعة المعبرة عنها في إطار خبرة التحديث والإصلاح والانفتاح التي مرت بها مصر طوال القرنين الماضيين، والتي وضعت خلالها رواسي ومرتكزات الهوية الوطنية وعقيدة الوطنية المصرية، وهما نفس القرنين اللذين يعتبرهما الإخوان انحرافًا لا بد من تصحيحه لإعادة مصر تابعة للخلافة، يتم ترتيب نظامها السياسي وفقًا لتقاليدها، وهذا هو ما انتفض المصريون ضده في الثلاثين من يونيو.

أولويات النظام السياسي

- وُلد النظام السياسي للثلاثين من يونيو في خضم ظروف سياسية معينة، حددت أولويات هذا النظام، والتي يمكن تركيزها في أهداف أهمها: نَزْعُ الإخوان تنظيمًا وأيديولوجيا، المواطنة في مواجهة الأخونة، تثبيت وتعزيز الدولة الوطنية، وضع البنية التحتية لنظام سياسي احتوائي وتعددي. وقد جرت عملية تحقيق كل هذه الأهداف في ظل ضغوط مكافحة الإرهاب، وفي إطار الدروس والخبرات المستفادة لسنوات الاضطراب الثوري، وما سبقها من تأزم سياسي متزايد شهدته السنوات الأخيرة في حكم الرئيس الأسبق "مبارك".

- نَزْعُ الإخوان هي عملية أمنية سياسية أيديولوجية معقدة، بسبب المستوى العميق من اختراق الإخوان للعقل والمجتمع المصري الذي سمح به النظام السابق. فبالإضافة للبعد الأمني في هذه العملية، فإن لها بُعدًا سياسيًا يتمثل في سد الثغرات القانونية والمؤسسية التي نفذ منها الإخوان، وملء الفراغ السياسي والأيديولوجي الذي استغله الإخوان وغيرهم من المتطرفين لصالحهم في فترات سابقة، وتعزيز أيديولوجيا الوطنية المصرية كمظلة جامعة يجري في إطارها التعبير عن التنوع الطبيعي والصحي في مجتمع فيه طبقات اجتماعية متعددة، ويتمتع بتنوع شديد الثراء في تقاليد المزاوجة بين التحرر والمحافظة.

- المواطنة هي من أهم مرتكزات النظام السياسي للثلاثين من يونيو، حيث جرى تعزيز المواطنة عبر بناء نظام سياسي

احتوائي، أفسح مكانًا متساويًا للفئات التي تضررت أكثر من غيرها من سنوات صعود التنظيمات والعقائد الإخوانية، وخاصة النساء والأقباط. ظهر هذا في تعزيز التمثيل النيابي للمرأة والأقباط، وفي زيادة تمثيلهم في أعلى مستويات السلطة التنفيذية، بين الوزراء والمحافظين.

- ظهر هذا أيضًا في معالجة أوجه وأسباب التهميش الذي عانت منه هذه الفئات. فقد جرى تعديل القوانين المنظمة لبناء دور العبادة، وحصلت المئات من الكنائس ومراكز الخدمات الكنسية على الترخيص اللازم. أيضًا جرى توسيع نطاق مشاركة المرأة في صنع القرار، وتم توجيه موارد كبيرة لتمكين المرأة اقتصاديًا، ولدمجها في قوة العمل المنتجة.

مغادرة الاضطراب الثوري

- لقد أنهت ثورة الثلاثين من يونيو حكم الإخوان، ودخلت البلاد في مرحلة سياسية جديدة، غير أن تقاليد العمل السياسي التي كانت قد استقرت في سنوات مبارك الأخيرة، وخاصة في الفترة التالية لثورة يناير، مثّلت عبئًا على النظام الجديد، وكان من المستحيل لنظام الثلاثين من يونيو أن ينجح في الوفاء بالعهود التي قطعها على نفسه لتأمين الوطن وضمان حياة كريمة للمواطن في ظل سيادة هذا النوع من الممارسة السياسية، وكان على مصر وهي تخرج من سنوات الاضطراب الثوري أن تواجه الإرهاب من ناحية، والتفلّت السياسي من ناحية أخرى.

- فقد تكوّنت منذ العشرية الأخيرة من عمر نظام الرئيس الأسبق "مبارك" تقاليد سياسية تمنع بناء نظام سياسي فعال، قادر على الوفاء بوعوده للطبقات الدنيا، وعلى مواجهة التحديات الصعبة التي كانت في حاجة إلى حلول جذرية، بدلًا من الحلول المؤقتة التي لم تكن سوى مسكنات تؤجل تفجر المشكلات دون أن تحلّها.

- ففي العشرية الأخيرة من حكم الرئيس "مبارك" تعرض النظام لضغوط أمريكية وغربية شديدة من أجل إدخال إصلاحات ديمقراطية، فيما كانت أطراف مختلفة داخل النظام تسعى لانتقال السلطة إلى نجل الرئيس في مرحلة تالية. الصراع بين هذه التوجهات أسفر عن ارتباك شديد في الأداء السياسي، وعن تدخل سافر من جانب منظمات وأطراف خارجية تجنبت السلطات مواجهتها لتجنب التوتر في العلاقات مع الدول الأجنبية التي تقف وراءها، ولتجنب التعقيدات التي قد تعترض خطط نقل السلطة داخل أسرة الرئيس. استقرت خلال هذه العشرية تقاليد للممارسة السياسية تساوي بين العمل السياسي والاحتجاج، فيما تم تغييب السياسة كعملية تدبر وتفاوض بين الفاعلين السياسيين.

- لقد حوّلت الثورة والاضطراب السياسي الذي صاحبها الوضع السياسي المصري إلى كرة لهب شديدة السخونة، فالسياسة يجري ممارستها في الشارع وليس في المؤسسات، والتحريض والتهييج والحشد الجماهيري حل محل النقاش والتدبر الذي يستهدف تحقيق الصالح العام، وضعف السلطات والتكلفة المنخفضة للاحتجاجات منحت أي جماعة صغيرة القدرة على تعطيل أكبر المؤسسات، ونقض قرارات أي مؤسسة مهما كانت شرعيتها.

- أتاحت هذه الظروف لأي مجموعة من المنتفعين سبغ شرعية شعبية مزورة على ادعاءاتها، وإجبار سلطات الدولة على الانصياع لهذه الادّعاءات. وشجّع على هذه الاحتجاجات شيوع تقاليد إعلامية تحتفي

بالاحتجاج، وتميل لاعتبار المحتجين دائمًا على حق، الأمر الذي فوّت فرصة حوار جدي حول السياسات والبدائل، فتحوّل الأمر إلى إذعان من جانب السلطات لمطالب المحتجين، وعجز السلطات العامة عن المبادرة باتخاذ خطوات الإصلاح الضرورية، التي قد لا تحظى بقبول كافٍ لدى بعض الفئات، رغم أهميتها لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى الطويل.

حوار وتفاوض بنّاء

- لكل ما سبق كان من الضروري تبريد الوضع السياسي الملتهب نتيجة سنوات الممارسة السياسية الخاطئة، والاضطراب الثوري المدمر، في الوقت الذي يجري فيه بناء طبقة سياسية جديدة، خاصة من الشباب، ووضع أسس تقاليد ممارسة سياسية جديدة، تركز على الحوار والتفاوض البناء بدلًا من التحريض والتعبئة، وتتيح التعبير عن الاختلافات في إطار ما هو مشترك بين الفئات والتيارات المختلفة المكونة للمجتمع السياسي المصري. ويُعد البرنامج الرئاسي لتدريب الشباب، ومجموعة برامج التدريب عالية المستوى التي تنظمها الدولة للشباب والقيادات التنفيذية الشابة، من أهم أدوات تحقيق هذه الأهداف. أما تنسيقية شباب الأحزاب، فتقدم خبرة فريدة واعدة لممارسة التعددية السياسية في إطار المشتركات الوطنية.

- لقد حققت ثورة الثلاثين من يونيو الكثير من الإنجازات في مجالات التنمية والاقتصادية والاجتماعية. وقطعت شوطًا في مجال التنمية السياسية، ووضع أسس نظام سياسي يضمن الحريات والتمثيل السياسي، ويتمتع بفاعلية كافية تُمكّنه من الاستجابة لتطلعات فئات الشعب المختلفة. وما زالت المسيرة على هذا الطريق طويلة، تحتمل اختبار المزيد من الأفكار، حتى نستقر على صيغة نهائية.

إعادة صياغة سياسة مصر الإقليمية بعد 30 يونيو

* د. دلال محمود
مدير برنامج قضايا الأمن والدفاع
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لم تكن ثورة 30 يونيو 2013 مجرد تعبير عن احتجاجات المصريين ضد حكم جماعة الإخوان؛ لكنها كانت تدشينًا لمرحلة جديدة من عمر الدولة المصرية داخليًا وخارجيًا. على المستوى الداخلي، كانت الثورة تمهيدًا لبداية الاستقرار، وبداية مرحلة من الإصلاح والتنمية لمواجهة التحديات المختلفة اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا وسياسيًا. أما على المستوى الخارجي فقد مثّلت الثورة دافعًا لمصر لإعادة صياغة علاقاتها الخارجية على أسس موضوعية تُمكّنها من استعادة مكانتها الإقليمية التي تليق بتاريخها وقدراتها.

لحظة تحوّل فارقة

- هدفت الثورة مباشرة إلى التخلص من حكم جماعة الإخوان الذي استمر عامًا واحدًا، لكنها كانت فترة كافية للكشف عن أهداف الجماعة وتوجهاتها الداخلية والخارجية، والتي ظهر منها أن الإخوان ينفذون مشروع جماعتهم وليس مشروعًا وطنيًا. كان هذا التحرك الشعبي كاشفًا عن رفض المصريين لمشروع الجماعة وحكمهم، ومنذرًا بتحرك انتقامي من الإخوان ودولهم الراعية بعد أن تعثر مشروعهم الإقليمي وتوقف تقدمه في مصر من ناحية. ومن ناحية أخرى، تطلّبت المرحلة الانتقالية التالية للثورة إعادة تقييم للعلاقات الخارجية لمصر اتساقًا مع مواقف الدول في الإقليم من الثورة في مصر.

- منذ عام 2011 وما صاحبه من تطورات، تشهد المنطقة عدم استقرار، وتتنامى فيها عوامل التغير مقارنة بعوامل الاستمرار. التغير في العلاقات والتحالفات بين القوى الإقليمية وبعضها بعضًا أو بينها وبين القوى الدولية التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية) أو غيرها (الصين وروسيا)؛ يعني إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي، لذلك كانت ثورة يونيو وخارطة الطريق التي رسمتها أقرب إلى بوصلة للسياسات المصرية داخليًا وخارجيًا.

استرداد المكانة الإقليمية

اتّسمت السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 30 يونيو بعدة خصائص، بعد أن تم تعريف الهدف الاستراتيجي لها بأنه "استرداد المكانة الإقليمية لمصر، والحفاظ على الدور المصري في معادلة القوة السياسية، والقدرة على التأثير في محيطها الإقليمي". ويمكن رصد أبرز هذه الخصائص فيما يلي:

- **الخروج على نظرية الدوائر الثلاث (العربية والإفريقية والإسلامية)** التي حددت أولويات السياسة الخارجية المصرية لعدة عقود منذ عهد الرئيس جمال عبدالناصر، واستبدالها بالعمل على المسارات المتوازية (المسار العربي والإفريقي والمتوسطي والدولي). يأتي هذا التوجه استجابة مصرية للتحديات التي تواجهها مصر على جميع هذه المحاور الخارجية. وترتبط هذه الخاصية بإدارة علاقات خارجية متوازنة إقليميًا ودوليًا بما يزيد من فرص استقلالية القرار السياسي المصري.

- **تفعيل الدور المصري في المنظمات الإقليمية،** سواء العربية أو الإفريقية أو المتوسطية؛ لأن المجال الإقليمي هو الأنسب لقدرات مصر، التي تعد قوة إقليمية. فالمنظمات تتيح فرصة للتقارب بين مصر وعدد أكبر من الدول في الوقت نفسه، ثم تكمل العلاقات الثنائية تدعيم مواقف وسياسات مصر مع الدول ذات الأهمية. وقد ظهر هذا بوضوح في فعالية الدور المصري داخل الاتحاد الإفريقي، خاصة مع الفترة التي تولّت مصر فيها رئاسة الاتحاد 2019/2020. كما شاركت مصر في تأسيس "منظمة دول غاز شرق المتوسط" عام 2020 كتطوير لمنتدى غاز دول شرق المتوسط الذي أسسته عام 2019. وكذلك انضمت مصر لعضوية "مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" عام 2020.

- **تحديد مبادئ السياسة المصرية تجاه قضايا المنطقة،** كالصراعات المسلحة في ليبيا وسوريا واليمن، أو الأزمات السياسية في تونس ولبنان والعراق والسودان. هذا بخلاف القضية الفلسطينية والعلاقات المصرية الخليجية.

إن إعلان الدولة عن موقفها تجاه هذه القضايا الإقليمية على اختلافها يعني أمرين، **الأول:** أن هناك رؤية واضحة للمصالح المصرية وكذلك للعلاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة، وعند تحديد موقف مصر لا يتغير، على خلاف بعض الدول التي تتسم سياساتها بالتغير وبالأحرى التأرجح بين نقيضين من مرحلة لأخرى تجاه القضايا الإقليمية نفسها. **الأمر الثاني:** أن هناك ركائز للقرار المصري، فهو يُبنى على قياس القدرات والمقومات المصرية والمعلومات المتاحة بما يزيد من رشادة القرارات لذلك تكون أكثر ثباتًا، ويجعل مواقف مصر الإقليمية أساسًا صالحًا لبناء موقف إقليمي وربما دولي وفقًا لها. وقد ظهرت هذه الخاصية تجاه أكثر من قضية، منها ليبيا، والقضية الفلسطينية، سواء تجاه حالة الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني أو العلاقات بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولعل الموقف الأخير في غزة يؤكد هذه الخاصية.

- **أن الاعتبارات التي فرضتها التغيرات الإقليمية حول مصر والتي يرتد بعضها لثورة 30 يونيو، جعلت مصر تعيد ترتيب أولوياتها الخارجية -وتحديدًا الإقليمية- لإدارة علاقاتها الإقليمية بمزيد من الفعالية والكفاءة، وبما يتناسب مع المقومات المصرية. وقد اتبعت السياسة المصرية نهجًا ينطلق من غايات أمنها القومي، فكانت الأولويات نابعة من مستويات ثلاثة:**

- **المستوى الأول:** مواجهة التهديدات المباشرة للأمن المصري والتي ترتبط بالمحاور الاستراتيجية، وهنا كانت الأولوية لقضايا ليبيا، وسد النهضة، والإرهاب العابر للحدود، وإدارة وتأمين اكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

- **المستوى الثاني:** التنموي، والمقصود هنا تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة لمصر، لذا كانت تنمية العلاقات التعاونية والشراكات الاقتصادية ذات أولوية بالنسبة لمصر. ويأتي قطاع الطاقة على قائمة القطاعات التي اهتمت بها السياسة المصرية، سواء الاتفاقات حول تسييل الغاز أو أعمال التنقيب ومد أنابيب الغاز أو مشروعات الربط الكهربائي مع بعض الدول العربية والإفريقية.

- **المستوى الثالث:** هو الروابط الممتدة، ويعبر عن القضايا ذات التأثير على المكانة الإقليمية المصرية في العموم، مثل القضية الفلسطينية، حيث يجسد الدور المصري فيها مكانة مصر وقدرتها على الحضور المؤثر إقليميًا، ويعزز من ثقلها الدولي. ويمكن النظر للعلاقات المصرية الخليجية في هذا السياق، فالارتباط بين مصر والخليج لا يستند إلى الاعتبارات القومية والعروبية فقط ولكن إلى الاعتبارات البراجماتية والموضوعية أيضًا.

- من الأمور الجديرة بالملاحظة أن مصر تدير علاقاتها في الإقليم، وتحدد أولوياتها بعيدًا عن اتّباع سياسات انتقامية أو توجيه سياسات مضادة لخصومها الذين ظهروا بجلاء بعد 30 يونيو، وهذا الأمر في حد ذاته توجه أساسي للسياسة المصرية، فالانشغال الأساسي والأكبر هو للتنمية والبناء والحفاظ على مقدرات الدولة المصرية.

علاقات دولية متوازنة

- تُعد العلاقات المصرية مع القوى الكبرى جزءًا من إدارة مصر لعلاقاتها في الإقليم، لذلك تحرص مصر على أن تكون علاقاتها متوازنة ومتقاربة نسبيًا مع هذه القوى، خاصة للتعامل مع القضايا ذات الأولوية لمصر.

على سبيل المثال، شاركت مصر في كافة الجهود لتسوية الأزمة الليبية، سواء تلك التي كانت في إيطاليا أو فرنسا أو ألمانيا، وناقشتها مع الولايات المتحدة ومع روسيا أيضًا. وأيضًا في قضية سد النهضة تخاطب مصر القوى والمؤسسات الدولية لتأكيد موقفها وحقوقها والتزاماتها الدولية أيضًا.

- لا يوجد اختلاف على اعتبار مصر إحدى القوى الإقليمية الفاعلة حتى في مراحل تراجع قدراتها نسبيًا في المرحلة السابقة. وبعد ثورة 30 يونيو تعمل مصر على تأكيد دورها في الإقليم وزيادة حضورها بما يحقق لها هدف سياستها الخارجية بعد 30 يونيو وبما يتناسب مع أولوياتها، ولذلك تدير علاقاتها في الإقليم بما يحافظ أو يزيد من قدرتها على فرض مصالحها في معادلة التوازن الإقليمي التي ما زالت قيد التشكيل. ولهذا تعتمد مصر على صياغة علاقات تعاونية مع أغلب دول المنطقة، مع الاتجاه لزيادة قدراتها العسكرية لحماية مصالحها والدفاع عن حقوقها بما يزيد من قدرتها على الردع الفعال، ويوسع نسبيًا من دائرة النفوذ المصري.

- تُعد المرحلة الراهنة امتدادًا لمرحلة ما بعد 30 يونيو، إذ تطور مصر إدارة علاقاتها في الإقليم بما يعكس اتجاهها لتبني رؤية أكثر وضوحًا لسياستها الإقليمية، ليس بمنطق المشروع الإقليمي، وإنما بمنطق وضوح الرؤية في وسط الضبابية التي تسود الأجواء الإقليمية. وتشير تحركات السياسة المصرية إلى ذلك، فالتحرك في اتجاه التقارب وتوثيق التعاون مع العراق والأردن يشير إلى هذا الوضوح، كما أن الاتفاقيات المصرية مؤخرًا مع بعض الدول الإفريقية يسير في الاتجاه نفسه.

- قد يكون قول الأديب الكبير عباس محمود العقاد عن مصر أصدق ما يعبر عن مكانة مصر في إقليمها، فقد قال: "نحن في بقعة من الأرض لا يستقر العالم إذا اضطربت، ولا يضطرب العالم إذا استقرت، ولم يحدث في الزمن الأخير حدث عالمي قط إلا كان رده وصداه على هذه البقعة من الكرة الأرضية. فإذا ملكنا إرادتنا في هذه البقعة فهي حاجز الأمان بين المشرق والمغرب، وبين المتنازعين في كل وجهة".

مصر والقوى الكبرى بعد 30 يونيو.. التوازن أولًا

* مها علام ، * فردوس عبدالباقي
* أحمد السيد
برنامج العلاقات الدولية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اعتمدت السياسة الخارجية المصرية تجاه القوى الكبرى بعد ثورة 30 يونيو 2013، على مبدأ تنويع العلاقات لإفساح المجال لخيارات متعددة ومتوازنة في العلاقات الدولية، معتمدة في ذلك على الأهمية الاستراتيجية لمصر ودورها الإقليمي في الشرق الأوسط. إذ استطاعت القاهرة تجاوز فترة التوتر مع إدارة "أوباما" إلى تفاهم أكبر مع إدارتي "ترامب" و"بايدن"، بينما عززت علاقتها مع الصين في سياق التوجه شرقًا. وفي الوقت ذاته، وثّقت علاقاتها مع موسكو على مستويات سياسية وعسكرية واقتصادية.

مصر والولايات المتحدة

- استقبلت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" ثورة يونيو 2013 التي أسقطت حكم الإخوان بفرض عقوبات شملت إلغاء مناورات النجم الساطع، والتعليق الجزئي للمساعدات العسكرية، وتأجيل تسليم طائرات (إف - 16) وغيرها، كما ربطت إعادة تقديم المساعدات بالتقدم في العملية السياسية، الأمر الذي اعتبرته مصر تدخلًا في شئونها الداخلية، ودافعًا للتشكك في نوايا واشنطن.

- انتقد المتحدث باسم الخارجية المصرية -آنذاك- القرار الأمريكي بتعليق المساعدات، معتبرًا أنه "يثير تساؤلات جدية حول استعداد واشنطن لتقديم دعم استراتيجي مستقر للبرامج الأمنية المصرية وسط التهديدات والتحديات الإرهابية التي تواجهها". إلا أن بوادر التقارب من قبل واشنطن بدأت تعود تدريجيًا، ففي أبريل 2014، صنفت واشنطن جماعة أنصار "بيت المقدس" كمنظمة إرهابية.

- بمناسبة تنصيب الرئيس "السيسي" في يونيو 2014، عبر البيت الأبيض عن ترحيبه، حيث اتصل "أوباما" -آنذاك- بالرئيس "السيسي" لتهنئته. بعد ذلك، قررت الإدارة الأمريكية تحرير 575 مليون دولار من المساعدات العسكرية، كما وعدت بالإفراج عن مروحيات أباتشي. وفي سبتمبر 2014، التقى الرئيسان لأول مرة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما مثّل فرصة للرئيس "السيسي" لشرح واقع الوضع في مصر منذ ثورة 30 يونيو. وبعدها بشهرين أرسلت وزارة الخارجية وفدًا تجاريًا إلى مصر، يضم أكثر من 150 مديرًا تنفيذيًا أمريكيًا يمثلون أكثر من ستين شركة. علاوة على ذلك، فقد تضمن مشروع قانون مخصصات السنة المالية 2015 الذي أقره الكونجرس 1.45 مليار دولار لمصر، مقسمة إلى 1.3 مليار دولار في التمويل العسكري الأجنبي (FMF) و150 مليون دولار لصندوق الدعم الاقتصادي (ESF)؛ بجانب تسليم مروحيات أباتشي الأمريكية.

- ارتباطًا بذلك، اعتبرت بعض التحليلات أنه بالرغم من بوادر التقارب؛ إلا أن العلاقات ظلت محكومة بحسابات الواقع، وبالأهمية الاستراتيجية لمصر وفقًا للمصالح الأمريكية في المنطقة. فقد انحصرت –بقدر ما– في التنسيق والتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب؛ بينما خيّم قدر من البرود على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إذ لم تُظهر إدارة "أوباما" اهتمامًا حقيقيًا بمساندة مصر اقتصاديًّا في مواجهة الأزمة المالية التي عصفت بها.

- اتسمت العلاقات المصرية-الأمريكية خلال إدارة "ترامب" بقدر كبير من التقارب، ولا سيما بعدما استطاعت الدولة المصرية أن تبني قوتها من جديد، وتصبح فاعلًا في قضايا المنطقة. فقد جمع البلدين توافقٌ حول الإسلام السياسي، وخاصة مكافحة الإرهاب، وتبلور ذلك في سعي إدارة "ترامب" لتصنيف "الإخوان" كجماعة إرهابية. وارتبط بذلك بوضع الخارجية الأمريكية كلًا من حركة "حسم" وجماعة "لواء الثورة" على القائمة الخاصة بالتنظيمات الإرهابية الدولية في 2018.

- تجلّى تقارب القاهرة وواشنطن في هذه الفترة في عددٍ من قضايا المنطقة، مثل أزمة "سد النهضة"، وخاصة بعد دعوة القاهرة لواشنطن للدخول كراعٍ للمفاوضات. كما شهدت الأزمة الليبية قدرًا من التوافق، انطلاقًا من تقارب رؤى البلدين بشأن مكافحة

الإرهاب، والقضاء على المليشيات، وضرورة وقف الاقتتال الداخلي، والعمل على وضع تسوية سياسية سلمية. أما عن شرق المتوسط، فقد رحبت واشنطن بالإعلان عن تدشين "منتدى غاز شرق المتوسط"، وأبدت رغبتها في الانضمام كمراقب بصفة دائمة. وعلى الرغم من ملامح التقارب تلك، إلا أن القاهرة استمرت في نهج تنويع العلاقات، إذ أصرت مصر على شراء طائرات السوخوي الروسية، مما حفز واشنطن على الرد السريع، محذرة القاهرة من عقوبات محتملة إذا مضت قُدمًا في الصفقة.

- في أعقاب تنصيب الرئيس "جو بايدن"، اتجهت أغلب التحليلات إلى اعتبار أن العلاقات بين البلدين بصدد مرحلة جديدة من التأزم؛ إلا أن الواقع شهد استمرارًا لحالة التفاهم انطلاقًا من الدور المصري الخارجي المؤثر في أغلب قضايا المنطقة، وفي مقدمتها ليبيا وفلسطين بما فيها إعادة إعمار قطاع غزة.

- يتضح مما سبق أن السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة، منذ 30 يونيو 2013، تسير وفق رؤية متوازنة متعددة الأبعاد، أبرزها: إيمان الدولة المصرية بضرورة إعادة البناء الداخلي وتقوية الجبهة الداخلية، إضافة إلى استمرار دورها الإقليمي الفعال في قضايا المنطقة، بجانب تبني سياسة خارجية قائمة على تنويع العلاقات مع مختلف القوى الدولية، فضلًا عن بناء قنوات اتصال متنوعة ومستدامة ومتعددة المستويات مع واشنطن.

مصر والصين

- شهدت العلاقة المصرية-الصينية تطورًا كبيرًا بعد ثورة 30 يونيو، في إطار التوجه شرقًا، وإدراكًا لصعود بكين في منظومة العلاقات الدولية. فعلى المستوى السياسي، كانت الصين على رأس الدول الكبرى الداعمة للتحولات التي فرضتها الإرادة الشعبية في 30 يونيو 2013، وأكدت حرصها على دعم العلاقات الاستراتيجية بين البلدين في كل المجالات، إذ بلغت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عامها الخامس والستين في مايو 2021، حيث كانت مصر أول دولة عربية وإفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مباشرة مع الصين. وفي ديسمبر 2014، رفعت الدولتان العلاقات الثنائية إلى "شراكة استراتيجية شاملة".

- **عسكريًا،** شهدت العلاقات بين القاهرة وبكين صفقات في مجال الطائرات دون طيار وخاصة طرازي "وينغ لونغ1-"، و"وينغ لونغ2-"، كما أُجريت تدريبات مشتركة منها تدريب بحري في أغسطس 2019 بنطاق الأسطول الشمالي بالبحر المتوسط، بهدف توحيد المفاهيم العملياتية، ونقل وتبادل الخبرات والتنسيق لمواجهة التحديات بما يدعم جهود الأمن البحري. وسبق القيام بمثل هذه التدريبات في الربع الأخير من عام 2015، بمشاركة أسطول "152" التابع للبحرية الصينية، وذلك في إطار زيارة هذا الأسطول للإسكندرية قبيل الاحتفال بالذكرى الـ70 لنهاية الحرب العالمية الثانية.

- **اقتصاديًا،** تم إنشاء المنطقة الصينية بالجزء الجنوبي للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس على مساحة 7 كم مربع، باستثمارات تُقدّر بـ350 مليون دولار، وذلك ضمن قيمة إجمالية لاستثمارات ستصل إلى 6.1 مليارات دولار في المنطقة ذاتها. وسيتم توجيه مزيدٍ من الاستثمارات ضمن مبادرة "التوجه نحو إفريقيا"، استنادًا إلى أن نمو الاستثمار الصيني في إفريقيا يبدأ من مصر. كما تم تدعيم التعاون في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، ما دفع لتقدم الاستثمارات الصينية لتصل إلى 104 ملايين دولار عام 2019، كما ارتفع حجم تجارة البضائع ليصل إلى 4.17 مليارات دولار في الربع الأول لعام 2021.

- لم تمنع جائحة كورونا من استمرار التبادل التجاري بين البلدين، فقد وصل حجم الواردات والصادرات الثنائية للسلع بين الصين ومصر من يناير إلى نوفمبر عام 2020 إلى 12.895 مليار دولار، بزيادة قدرها 10%، كما تُمثّل مصر 35% من تجارة الصين مع شمال إفريقيا. وتُبدي الصين دعمها لمصر لتصبح مركزًا إقليميًا للطاقة، خاصةً أن الصين تعد من أكثر الدول استهلاكًا للطاقة من النفط والغاز الطبيعي، كما يعمل الجانبان على الترويج لمزيد من المنتجات الزراعية المصرية عالية الجودة في السوق المصرية.

إجمالًا، يعكس التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين حقيقة أن بكين سعت للاستفادة من علاقتها مع مصر لدفع مبادرة "الحزام والطريق"، بينما نظرت القاهرة إلى الصين كشريك مهم في إنعاش الاقتصاد المصري.

مصر وروسيا

- شكّلت ثورة 30 يونيو 2013، نقطة تحول هامة في علاقة مصر وروسيا، وتحديدًا منذ الزيارة التي قام بها كلٌّ من وزير الخارجية المصري والرئيس "عبدالفتاح السيسي" -الذي كان حينها وزيرًا للدفاع- في 14 نوفمبر 2013، وهو ما اعتُبر مؤشرًا على تحوّل في علاقات البلدين على مستويات متعددة.

- شهدت العلاقات السياسية بين البلدين عقب 30 يونيو طفرة كبيرة، كان بدايتها الدعم الروسي لموقف مصر في هذه الأحداث، وأن ما حدث كان استجابة لإرادة شعبية. وساندت موسكو مصر في المحافل الدولية ومجلس الأمن. في السياق ذاته، زار وزيرا الخارجية والدفاع الروسيان مصر يوم 14 نوفمبر 2013، كما زار وزيرا الخارجية والدفاع المصريان روسيا يومي 12 و13 فبراير 2014، وتم عقد المباحثات السياسية بصيغة "2+2"، مما جعل مصر الدولة العربية الوحيدة التي تبنت موسكو معها هذه الصيغة التي تتبناها روسيا مع خمس دول أخرى هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، واليابان.

- تبنّت مصر بعد 30 يونيو مبدأ التوازن فيما يتعلق بالجانب العسكري. في هذا السياق، أبدت روسيا استعدادها لتوريد معدات عسكرية جديدة أو تصليح المعدات التي سبق توريدها في عهد الاتحاد السوفيتي السابق، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات حول منظومة الدفاع الجوي. كما حازت روسيا نصيبًا كبيرًا من صفقات التسليح المصرية، منها صفقة بـ46 طائرة مقاتلة من طراز "ميج- 29" عام 2015، و46 مروحية هجومية من طراز "كا- 52"، و24 مقاتلة جوية من طراز "سوخوي- 35 "،

ولانش عسكري "ب ي32 -مولينيا". وكذلك، فإن القمر الصناعي العسكري المصري "إيجيبت سات A" كان نتاج صفقة بقيمة 100 مليون دولار، ومنظومة الدفاع الجوي "إس- 300" و"بوك إم 2" و"تور إم2".

- لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فقد تم توقيع اتفاقية تعاون بين مصر وروسيا تُعنَى بإقامة أول محطة نووية تضم أربعة مفاعلات لإنتاج الطاقة الكهربائية في منطقة الضبعة بالصحراء الغربية المصرية.

- تُعد مصر الشريك التجاري الأول لروسيا في إفريقيا بنسبة 83% من حجم التجارة الروسي مع القارة. وشاركت موسكو في العديد من المشروعات التنموية المصرية، خاصة في قناة السويس، وقطاع الطاقة، وقطاع السكك الحديدية؛ إذ تم عقد صفقة لتوريد 1300 عربة قطار لصالح هيئة السكك الحديدية المصرية، كما توجد حوالي 467 شركة روسية تعمل في مصر.

- علّقت موسكو الرحلات السياحية إلى شرم الشيخ والغردقة، بعد تحطم طائرة ركاب روسية فوق سيناء في أكتوبر 2015، مما أسفر عن مقتل 224 شخصًا. إلا أن الجهود التي بذلها الرئيس "السيسي" مع نظيره الروسي "بوتين"، وكذا زيارة وفد من الخبراء الروس لفحص أمن وسلامة المطارات المصرية؛ أدى إلى إعلان السفير الروسي بالقاهرة، في مايو 2021، الاستئناف الكامل لحركة السياحة الروسية إلى مصر في صيف 2021.

- خلال استقبال الرئيس "السيسي" لوزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف"، في أبريل 2021، شهد اللقاء تبادل الرؤى بشأن أزمة سد النهضة، حيث أكد الرئيس على استمرار مصر في إيلاء هذا الموضوع أقصى درجات الاهتمام في إطار الحفاظ على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، فيما أكد "لافروف" موقف بلاده الثابت برفض المساس بالحقوق المائية التاريخية

لمصر في مياه النيل، ورفض الإجراءات الأحادية في هذا الصدد، معربًا عن التقدير للجهود الحثيثة والمخلصة التي تبذلها مصر في هذا الإطار، وتطلّع بلاده إلى التوصل إلى حل يحقق مصالح كافة الأطراف من خلال المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

إجمالًا، إن علاقات مصر بالقوى الكبرى شهدت قدرًا أكبر من التوازن في إطار تحقيق المصالح الوطنية المصرية، واستنادًا إلى فهم التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي والتي تسير به في اتجاه التعددية.

منظور متكامل لاتجاهات التحديث العسكري المصري

* أحمد عليبه
رئيس وحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يفوق مستوى التحديث الذي شهدته المؤسسة العسكرية في مصر بعد ثورة 30 يونيو -كمًّا ونوعًا- ما كان موجودًا خلال العقود الثلاثة السابقة، وتحديدًا بعد اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية التي شكّلت منعطفًا نوعيًا في مجال التسليح المصري في إطار العلاقات المصرية-الأمريكية. إذ اختلفت اتجاهات التسليح المصري في ظل عدم الاقتصار على برنامج المعونة العسكرية الأمريكية، والأهم من ذلك انتهاج استراتيجية تنويع مصادر التسلح.

محددات استراتيجية أساسية

- يخضع ملف التسلح في مصر لهندسة استراتيجية دقيقة ترتبط بأبعاد متعددة، منها متطلبات المؤسسة العسكرية التي ترتبط بدورها بمساعي الدولة للوفاء بملفات الأمن القومي، كبرنامج التسلح الخاص بعمليات مكافحة الإرهاب، وخطة تأمين الثروات التي تم اكتشافها في المياه الاقتصادية المصرية.

- طبيعة الدور التكاملي الذي لعبته المؤسسة العسكرية مع القطاعات المدنية في التنمية لاعتبارات تتعلق بدور هذه المؤسسة في مناطق ومشروعات معينة، لا سيما المناطق التي يُعاد تأهيلها بعد عمليات مكافحة الإرهاب أو المشروعات الوطنية الكبرى التي تتطلب مشاركة المؤسسة، كما الحال في أسلحة الهندسة العسكرية في معظم دول العالم.

- يُضاف لهذه المحددات بعد التوازن الاستراتيجي على المستوى الخارجي في إطار ما يتعلق بالأمن الإقليمي لمصر، لا سيما في ظل التوتر الذي تشهده المنطقة المتخمة بالصراعات والأزمات. إذ تمثل مصر لاعبًا محوريًا بالمنطقة فرضت عليه قواعد اللعبة الإقليمية امتلاك أدوات الردع الاستراتيجي لمواجهة التهديدات والمخاطر في محيطها الإقليمي المضطرب من كافة الاتجاهات الاستراتيجية.

اتجاهات متكاملة للتحديث

- **اتجاه التحديث البنيوي،** وهو يشمل البنية التحتية والأساسية، فلا يمكن تطوير الآليات العسكرية أو البنية التحتية للمؤسسة دون تطوير الفرد المقاتل ليكون بمستوى التأهيل والكفاءة المطلوبة في الوقت نفسه، وواقعيًا وازنت المؤسسة العسكرية بين طرفي هذه المعادلة في إطار عدد من المؤشرات، منها:

- **البنية التحتية:** أُعيد إحياء مرافق البنية التحتية، مثل الترسانات البحرية في الإسكندرية والسويس وبورسعيد التي تم تأهيلها بمستوى عالمي لائق بمكانة البحرية المصرية التي تصنف ضمن قائمة العشر الأولى على المستوى الدولي والإقليمي، كما أُعيد تأهيل القواعد العسكرية مثل قاعدة "محمد نجيب" في المنطقة الشمالية في يوليو 2017، والتي صُنفت كأكبر قاعدة عسكرية في إفريقيا والشرق الأوسط. وقاعدة "سيدي براني" في غرب البلاد. وفي منتصف يناير 2020، تم افتتاح قاعدة "برنيس" العسكرية لتكون مقرًا للأسطول الجنوبي على البحر الأحمر. وبعدها تقريبًا بحوالي 6 أشهر تم افتتاح قاعدة "جربوب" في الاتجاه الغربي.

وبالتالي، تمت تغطية كافة الاتجاهات الاستراتيجية لأهداف دفاعية تسمح بالانتشار في المسرح الإقليمي، وفي الوقت ذاته تأمين محاور التنمية التي تم إنشاؤها في تلك المناطق، فالاتجاه الشمالي يشمل تأمين المياه الاقتصادية ومشروعات التنمية العملاقة التي انطلقت في منطقة الساحل الشمالي بدءًا من محور التفريعة في بورسعيد وصولًا إلى العلمين، وحتى منطقة الحدود مع ليبيا. وعلى الاتجاه الشرقي، هناك محور تنمية واعد يبدأ من منطقة سفاجا (مقر قيادة الأسطول الجنوبي) وصولًا إلى الحدود مع السودان، بالإضافة إلى المحور الغربي

الذي يخطط له أيضًا أن يكون منطقة تنمية اقتصادية مع ليبيا، بالإضافة إلى عدد من المشروعات في العمق الإفريقي.

- **البنية الأساسية:** وتشمل رفع كفاءة الفرد المقاتل لاستيعاب التطورات الأمنية في التعامل مع التهديدات غير النمطية التي أفرزتها التطورات الإقليمية، وهو ما تعكسه برامج المناورات العديدة على المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف، وفي مختلف مسارح العمليات في الإقليم وخارجه. كما تتطلب برامج التسليح المتنوعة والمتقدمة تكنولوجيًا تأهيلًا نوعيًا للطواقم من التشكيلات العسكرية المختلفة، وعلى أعلى مستوى مطلوب.

ومن المتصور أن أغلب برامج التسلح المصرية من القوى الأوروبية، وبالتالي حصلت العناصر المصرية على برامج تأهيل من دول "الناتو"، بالإضافة إلى أن برامج التسلح عززت هامش التقارب في السياسات مع العديد من القوى الدولية، وهو ما يظهر في برامج المناورات المشتركة التي تجري بالتبادل في مسارح عمليات مختلفة، بالإضافة إلى أن أطر التعاون العسكري مع القوى العالمية سمحت بتدريبات في مسارح جديدة تعرف عليها المقاتل المصري، على نحو ما جرى في إطار التدريبات المصرية – الروسية في نوفمبر 2020.

- **استراتيجية تنويع مصادر التسلح:** وهي تخضع لحسابات دقيقة، منها الجودة، فقد حصلت مصر على أسلحة من أفضل الشركات العالمية المنتجة للأسلحة، وذلك للتوازن بين احتياجات الدفاع، البحرية والجوية والبرية، إذ لا يتم الاقتصار على تعزيز قدرات لفئة منها دون الأخرى، وهو ما يبدو من برامج التسليح المتنوعة في كافة الأسلحة، وكذلك طبيعة التعاقدات والعروض وطرق السداد، والامتيازات النسبية مثل الشراكة في التصنيع، وتوفير قطع الغيار.

وتعكس خريطة التسلح المصرية في تلك الفترة انفتاح مصر على التسليح من العديد من القوى الأوروبية، لتحقيق تلك الامتيازات، حيث كان أبرز وأكبر الصفقات مع فرنسا وألمانيا، ثم إيطاليا وبريطانيا. فقد أتمت مصر صفقة طائرات "رافال" الأولى مع فرنسا في الوقت الذي حصلت فيه على حاملتي الطائرات "ميسترال"، واتجهت مؤخرًا إلى إبرام صفقة" رافال جديدة، بالإضافة إلى برنامج تصنيع مشترك لفرقاطات "جوبد" الشبحية، وتم إنتاج أكثر من نسخة منها في ترسانة الإسكندرية، والقمر الصناعي العسكري "طيبة" الذي يمثل قفزة نوعية في مجال الاتصالات والاستطلاع، وتقديم خدمات نوعية في المجالين العسكري والمدني. بموازاة ذلك تم التعاقد مع ألمانيا على غواصات S-44 من طراز "209 / 1400"، كما تم استئناف برنامج التسليح الأمريكي لمصر، وفي وقت لاحق تم إبرام صفقة نوعية مع إيطاليا تتعلق بالتسليح البحري أيضًا.

- **الدبلوماسية العسكرية المصرية:** وهو بُعد جديد في مسار تنمية علاقات الشراكة والتعاون العسكري بين مصر والقوى الدولية والإقليمية، إذ كان للعلاقات المصرية مع القوى الدولية التي أسهمت في عملية التحديث العسكري أثرها في التعاون في ملفات السياسة الخارجية الإقليمية منها بليبيا وشرق المتوسط، وهو ما ظهر في برامج المناورات العسكرية المشتركة، مثل مناورات ميدوزا مع

اليونان وقبرص، في إطار ترتيبات الأمن بشرق المتوسط، وما يتضمنها من عملية تأمين الثروة الاقتصادية البحرية في تلك المنطقة، تلاها تطوير برامج التعاون للتعامل مع التهديدات في منطقة البحر الأحمر.

ويشير برنامج المناورات مع تلك الدول إلى النقلة النوعية أيضًا في هذا السياق، ومن أبرزها التعامل مع المهددات تحت السطح كعمليات تطهير الألغام البحرية. كما تحول فائض هذه التطورات أيضًا إلى الدور الدبلوماسي المصري على الساحة الإفريقية، والذي تطور من تعزيز التعاون المشترك في الإطار المؤسسي العسكري والأمني بشكل عام، مثل منظومة "الساحل والصحراء"، إلى الشراكات الثنائية رفيعة المستوى مع السودان وكينيا وأوغندا ورواندا.

- **توطين الصناعات العسكرية:** في ديسمبر 2018، أطلقت مصر نسختها الأولى لمعرض الأسلحة "المعرض الدولي للصناعات العسكرية والدفاعية"، بمشاركة 23 شركة مصرية ضمن أكثر من 375 شركة شاركت في عرض منتجاتها العسكرية من كافة دول العالم، وعكست المشاركة المصرية أكثر من بُعد. فبالإضافة إلى القدرة على إقامة المعرض وتنظيمه، كان واضحًا تقدم مستوى الإنتاج المحلي الذي يتراوح ما بين 60-70% وهي نسبة متقدمة للغاية، وتلبي الاحتياجات الأغراض المحلية وفائض التصدير بشكل تنافسي. أما الهامش المتبقي 30-40، فهو مقبول للتعاون مع الدول في مجال التسليح.

أيضًا يُشكّل الإنتاج المصري قاعدة واسعة لكل متطلبات كافة التشكيلات العسكرية، دون الاقتصار على مجال معين، ومواكبة متطلبات الأسواق العسكرية، حيث الاهتمام بأسلحة الحروب غير النمطية ومكافحة الإرهاب، وتستعد مصر العام الجاري لإطلاق النسخة الثانية من المعرض، بالإضافة إلى اتجاه إعادة إحياء مؤسسات الإنتاج العسكري المتمثلة في مصانع الإنتاج الحربي، والمؤسسة العربية للصنيع. فضلًا عن التوسع في مجال التصنيع المشترك مع العديد من الدول المتقدمة في مجال الصناعات العسكرية، بهدف نقل الخبرات العالمية إلى مصر.

- **المشاركة في التنمية:** وهي مسألة تتعلق بأبعاد استراتيجية، فالدور التنموي للقوات المسلحة بشكل عام في معظم الدول يرتبط بأهداف معينة، منها: هندسة عملية التنمية ذات الصلة بملف الأمن القومي، مثل تنمية مناطق الحدود، والمناطق الخطرة، والمشروعات العملاقة ذات الصلة بالبرامج الوطنية، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية. وفي هذا السياق، شكلت التجربة المصرية في أعقاب ثورة 30 يونيو نموذجًا في العلاقات المدنية العسكرية في إطار برامج التنمية، ولا سيما في سيناء التي شهدت طفرة غير مسبوقة تاريخيًا في عملية التنمية، وبالشراكة مع الشركات المدنية المحلية وأيضًا الشركات الدولية التي ساهمت في العديد من مشروعات التنمية، مثل مشروعات الأنفاق لربط سيناء بالوادي.

إجمالًا، يمكن القول إن موقع مصر المتقدم في التصنيفات الدولية للقوات المسلحة لم يأتِ من فراغ، وفق المؤشرات التي تعكسها التقارير الدولية، لكن يظل الأهم من ذلك هو مؤشر اكتساب الثقة في المؤسسة التي لعبت دورًا في حماية الهوية المصرية في ثورة 30 يونيو، وهو أيضًا دور لم يأتِ من فراغ، وإنما انعكاس للمسار التاريخي للمؤسسة العسكرية كمؤسسة وطنية.

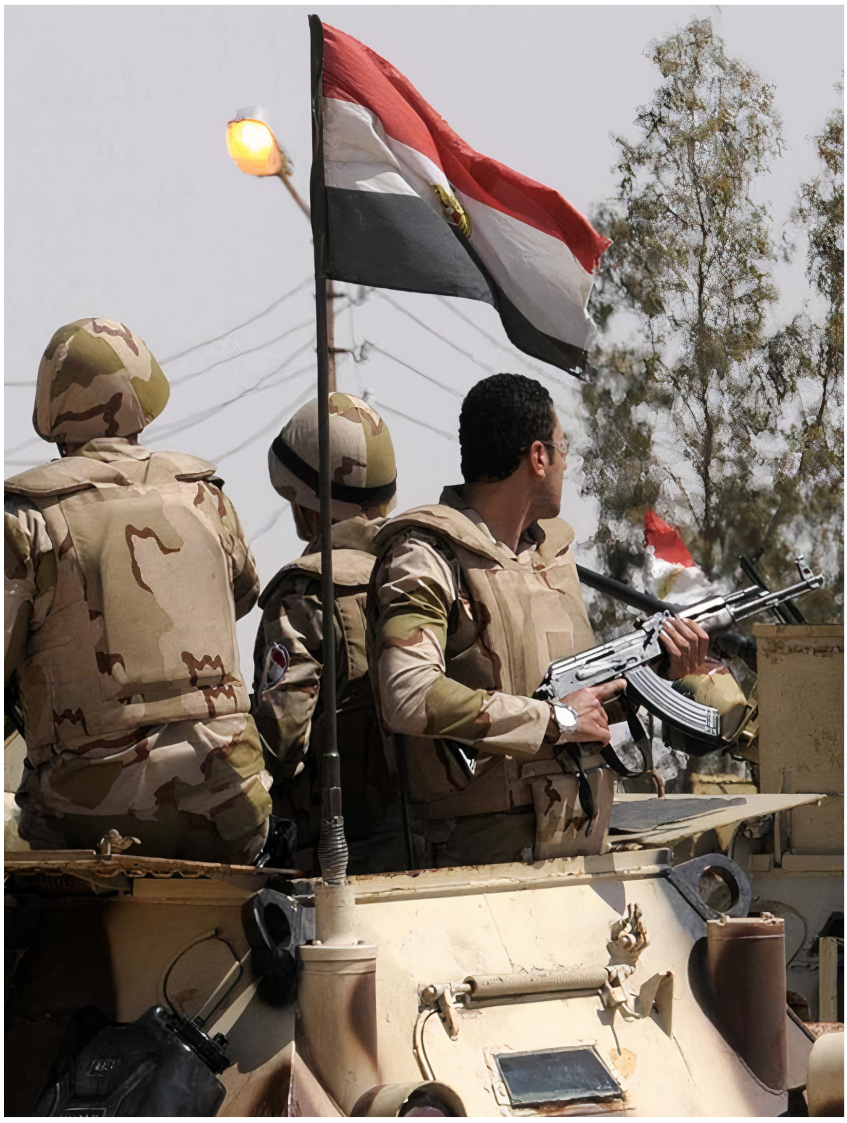

هزيمة الإرهاب في مصر.. الاستراتيجية والآليات

* أحمد كامل البحيري
متخصص في الإرهاب
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

طرأت تغيرات على مستوى التهديد الإرهابي في مصر خلال السنوات الثماني الماضية التي تلت سقوط حكم الإخوان في 30 يونيو، إذ أخذ ذلك التهديد تصاعدًا في الفترة ما بين يونيو 2013 ونوفمبر 2017، ليشهد بعد ذلك انحسارًا خلال السنوات الأخيرة ما بين نوفمبر 2017 ويونيو 2021، إثر توقف نشاط الإرهاب في العمق المصري، فلم تشهد محافظات الدلتا والقاهرة الكبرى أي عمليات إرهابية منذ أغسطس 2019، ناهيك عن تراجع نشاط "التكفيريين" في شمال سيناء. فكيف تمت هزيمة الإرهاب؟.

تطور مراحل الإرهاب

مرت الظاهرة الإرهابية في مصر خلال السنوات الثماني الماضية ما بين عامي 2013 و2021 بمرحلتين بارزتين، هما:

- **المرحلة الأولى:** الولادة والتكاثر: فمع سقوط حكم الإخوان، أخذت ظاهرة الإرهاب اتساعًا وتنوعًا تنظيميًا، حيث بدأت هذه المرحلة مع بروز تنظيم "بيت المقدس" الإرهابي في يوليو 2013، لتمتد حتى ظهور تنظيم "أنصار الإسلام" الإرهابي في نوفمبر 2017. وتنوعت تنظيمات الإرهاب خلال هذه المرحلة ما بين تقليدية (قاعدية، وداعشية)، وأخرى غير تقليدية (أجناد مصر، حسم، لواء الثورة). إذ تشير التقديرات إلى أن تنظيمات الإرهاب بلغت تسعة، بخلاف العديد من جماعات العنف الصغيرة، وشمل النطاق الجغرافي للعمليات الإرهابية أغلب المحافظات، سواء في العمق المصري "الوادي والدلتا" أو المنطقة الغربية وشمال سيناء.

  وتعددت أهداف العمليات الإرهابية ما بين البنية التحتية، ودور العبادة، ورجال الأمن، والقضاة، والمدنيين، والمؤسسات الأمنية والاقتصادية والتجارية، مما يجعل من الموجة الإرهابية التي أعقبت سقوط الإخوان هي الأكبر مقارنة بالموجات الثلاث التي شهدها التاريخ المصري منذ الأربعينيات من القرن الماضي.

- **المرحلة الثانية: التراجع والاختفاء:** بدءًا من نهاية عام 2017، تمكنت الدولة المصرية من هزيمة تنظيمات (أجناد مصر، العقاب الثوري، حسم، لواء الثورة، جند الإسلام). وكان آخر العمليات الإرهابية التي وقعت في العمق المصري "الوادي والدلتا" في أغسطس 2019، والمعروفة باسم معهد الأورام بالقاهرة، والتي قام بها تنظيم "حسم" الإرهابي. أيضًا تم القضاء على تنظيمي "المرابطون - أنصار الإسلام" في المنطقة الغربية، وتفكيك تنظيم الإرهابي "عمرو سعد" الذي نفذ العديد من العمليات الإرهابية ضد الكنائس، وكان آخر عملية إرهابية له في نوفمبر 2018، المعروفة باسم أتوبيس "دير الأنبا صموئيل". بموازاة ذلك، تراجعت قدرات التنظيم الإرهابي في شمال سيناء مع إطلاق العملية الشاملة سيناء 2018.

- **مؤشرات تراجع الإرهاب:** حيث يكشف تحليل مسارات العمليات الإرهابية خلال السنوات الثماني الماضية عن تراجع معدلاتها، وانحسار مدى الانتشار، بحسب الأرقام الرسمية التي تم الإعلان عنها من قبل الهيئة العامة للاستعلامات في تقرير منشور تحت عنوان "مصر -2013 2020: حقائق الواقع"، بتاريخ 29 يونيو 2020. فوفقًا لهذا التقرير، شهدت مصر في أعقاب إعلان بيان 3 يوليو 2013 وقوع (39) هجومًا إرهابيًا في شمال سيناء، و193 عملية إرهابية في العمق المصري حتى نهاية عام 2013. وفي عام 2014 تعرضت البلاد لنحو (222) عملية إرهابية، لتبلغ الذروة في عام 2015 بـ(594) عملية إرهابية. وتراجع الأمر في عام 2016 ليصل إلى (199) عملية إرهابية، ثم انخفض إلى (50) عملية إرهابية في عام 2017، و8 عمليات في 2018. ثم جاء عام 2019 ليؤكد انحسار الإرهاب بعد أن شهد (4) عمليات إرهابية أبرزها عملية معهد الأورام، فيما توقفت العمليات الإرهابية في العمق المصري (الوادي والدلتا والقاهرة الكبرى)، خلال عام 2020، والنصف الأول من العام الجاري 2021.

تطور العمليات الإرهابية ما بين 2013 و2021

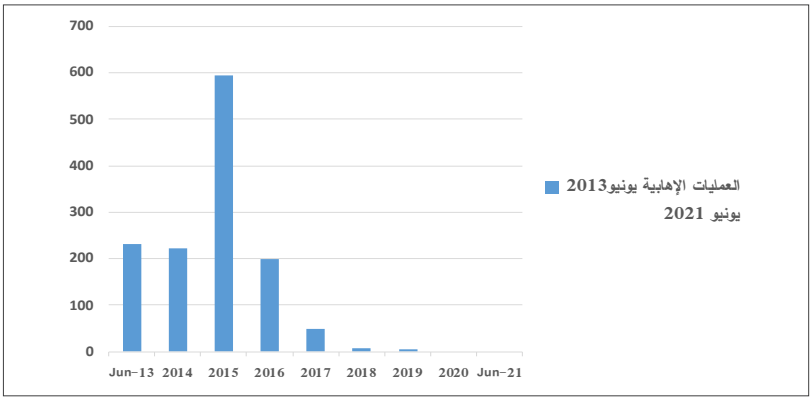

مصدر البيانات: الهيئة العامة للاستعلامات، "مصر 2013-2020: حقائق الواقع"، بتاريخ 29 يونيو 2020.

استراتيجية وآليات المكافحة

- مرّت آليات مكافحة الإرهاب في مصر خلال السنوات الثماني الماضية عبر مرحلتين؛ الأولى ما بين يوليو 2013 و2015، إذ تم التركيز بشكل مباشر على الجوانب الأمنية والعسكرية في مكافحة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية. أما المرحلة الثانية فكانت من مايو 2017 حتى الآن، وشملت جوانب متعددة في مكافحة الإرهاب عبر بروز أبعاد اجتماعية وأمنية واقتصادية، إذ قامت الدولة المصرية بتحديد بعض نقاط لمكافحة الإرهاب اعتبرت مقدمة لاستراتيجية مكافحة الإرهاب.

- عبّر الرئيس عبد الفتاح السيسي عن تلك الاستراتيجية في اجتماع القمة الأمريكية العربية في الرياض في مايو 2017، حيث شملت المواجهة الأيديولوجية، وتجفيف منابع التمويل، ومواجهة الدعم السياسي للتنظيمات الإرهابية، بجانب التنسيق العسكري والمعلوماتي والأمني بين الدول والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبشكل خاص في مناطق نشاط وتحركات التنظيمات الإرهابية.

- **يُمكن قياس فاعلية الأداء للدولة المصرية في مكافحة تنظيمات الإرهاب عبر تحليل ثلاثة عناصر رئيسية مرتبطة بظهور اختفاء وفاعلية هذه التنظيمات، وهي:**

- **فكّ ارتباط الإرهاب المحلي والعابر للحدود،** إذ تلعب المنطلقات الفقهية والعقائدية للتنظيمات المتطرفة دورًا مهمًّا في استمرار التنظيم الإرهابي، وقدرته على استقطاب المزيد من المواطنين والأفراد، بجانب مدى قوة وفاعلية التنظيم، حيث يؤثر قوة وضعف الحالة التنظيمية لمركزية التنظيم على أفرع التنظيم المختلفة. لذلك، جاءت الاستراتيجية المصرية لتربط بين مكافحة الإرهاب في الداخل المصري والإقليم، حيث قامت الدولة بالتنسيق مع دول مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، عبر آلية تعاون عسكري وأمني، بجانب رفع مستويات التعاون المعلوماتي الأمني مع دول الإقليم والعالم للحد من انتقال الأفراد ونقل الأموال والسلاح وتبادل المعلومات المخابراتية.

- **دعم الاستقرار في البيئة الإقليمية،** حيث يُعتبر الاستقرار السياسي عاملًا محدّدًا وهامًا في مدى فاعلية التنظيمات المتطرفة، إذ حفزت

اضطرابات دول الإقليم -وخاصة ليبيا وسوريا واليمن- على تواجد التنظيمات الإرهابية في مصر ودعم قدراتها وعناصرها. لذلك، اتخذت الدولة المصرية مسار الحل السياسي لأغلب أزمات المنطقة للوصول إلى تهدئة وطنية محلية، كما حدث في الداخل الليبي.

- **تفكيك الخلايا والجماعات الإرهابية،** حيث تمكّنت الدولة المصرية من استهداف العديد من عناصر وقيادات الصفين الأول والثاني في التنظيمات الإرهابية، فضلًا عن القضاء على التنظيمات الإرهابية الفاعلة في الداخل المصري (الوادي والدلتا)، حيث استطاعت إيقاف نشاط تنظيمات "حسم"، ولواء الثورة، والعقاب الثوري، وأجناد مصر، وهي التنظيمات التي لعبت دورًا رئيسيًا في العمليات الإرهابية بالعمق المصري ما بعد سقوط حكم الإخوان.

إجمالًا، نجحت الدولة المصرية في هزيمة الكثير من التنظيمات الإرهابية التي كانت نشطة في الداخل المصري، مما انعكس على مسار ومعدلات العمليات الإرهابية في الداخل المصري، حيث اختفى نشاط التنظيمات الإرهابية في العمق المصري، وتراجعت قدرات العناصر التكفيرية في شمال سيناء خلال عامي 2019/ 2020، والنصف الأول من العام الجاري 2021.

إصلاح اقتصاد مصر.. النمو والتوازن والمستقبل

* محمد شادي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

واجهت الدولة المصرية فيما بعد 30 يوليو تحديًا نتج عن انخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات، بسبب تراجع أداء القطاعات الاقتصادية الأساسية، مما أسفر عن تراجع مُعدلات النمو الاقتصادي، صاحبه في الوقت ذاته مستويات زيادة سُكانية من بين الأعلى في العالم. ولجسامة التحدي، كان على الإدارة المصرية أن تواجهه بفلسفة لإصلاح الاقتصاد تستند إلى ثلاثة محاور: أولها إزالة عوائق النمو، وثانيها استعادة التوازن في القطاعات التقليدية، وثالثها التمهيد للمستقبل بدعم القطاعات الجديدة.

إزالة عوائق النمو

- قبل الانخراط في عملية تحفيز القطاعات الاقتصادية الأساسية، كان يجب تمهيد البيئتين المالية والنقدية اللتين ستنموان تحت مظلتيهما هذه القطاعات. لذلك، جرت إعادة هيكلة لأبواب الموازنة العامة للدولة بأن أُفسح المجال أمام إيراداتها لتنمو بمُعدلات أسرع، فيما جرت السيطرة على مصروفاتها الاستهلاكية المُقسمة أساسًا على أبواب الأجور، الفوائد والدعم، وقد نال الأخير مُعظم الجُهد بعد التحول من دعم المواد البترولية التي استحوذت على 64% من مُجمل الدعم في العام المالي 2011/ 2012، لتتحول إلى أقل من 17% خلال العام المالي 2019/ 2020، الأمر الذي أتاح للدولة هامشًا كبيرًا للتوسّع في الدعم النقدي، بغرض مُعادلة ضغوط انخفاض القوى الشرائية الناتجة عن عملية الإصلاح.

- على الجانب النقدي، تم اتخاذ العديد من الإجراءات لاحتواء الضغوط على الاحتياطي النقدي المصري وتبعاته من ارتفاع سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وما أدى إليه من انهيار الاحتياطي النقدي من 25 مليار دولار إلى 16 مليار دولار لدى تسلم الرئيس "السيسي" مقاليد الأمور، الأمر الذي أسفرت مُحصلته عن ارتفاع متوسطات مستويات التضخم، مما استوجب -في النهاية- تحرير سعر الصرف لاحتواء هذه الضغوط عن طريق عودة تدفقات النقد الأجنبي، سواء من المصريين العاملين في الخارج أو المُستثمرين الأجانب الذين أحجموا عن ضخ مزيد من الاستثمارات بسبب ازدواج سعر الصرف، وموجات التضخم العاتية التي ضربت الاقتصاد في حينه.

- نجحت الخطوتان في النهاية، بحيث بدأت أسعار الصرف في الاستقرار حول مُعدلات 18 جنيهًا للدولار الواحد، ثم أخذت في التراجع التدريجي لتدور حاليًا حول 15.5و16 جنيهًا للدولار. كذلك بدأت مستويات التضخم في الاستقرار إثر استقرار سعر الصرف وتوافر المواد الغذائية، بالإضافة إلى تأثير سنة الأساس. وأدت الخطوات على الجانبين النقدي والمالي إلى تمهيد الطريق لاستعادة القطاعات الأساسية من جديد.

استعادة القطاعات التقليدية

- يعمل قطاعا التشييد والبناء، والسياحة، كقاطرتين للاقتصاد المصري لا غنى عنهما للنمو. وقد أسفرت أحداث ما قبل يونيو عن تراجع قُدراتهما حتى على النمو الذاتي، فضلًا عن دفع الاقتصاد بكامله، وذلك نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي من ناحية، وارتفاع مخاطر الأعمال ومُطاردة رجال الأعمال من ناحية أخرى، مما جعل القطاع المصرفي يتباطأ في إقراض المُستثمرين والمطورين العقاريين أو حتى المُشترين من آحاد الناس، وهو ما أدى بجانب عوامل هيكلية أخرى منها استخدام العقار كمخزن للقيمة، إلى تراجع الطلب والعرض في آن واحد، وبالتالي تراجع النمو، وفقدان العديد من فرص العمل، ناهيك عن تأثير الهجمات الإرهابية وغياب الضبط الأمني بشكل كامل على قطاع السياحة.

- تكاتفت جهود الحكومة ووزاراتها المُختلفة لدفع قطاع التشييد والبناء، وذلك بداية بتدشين العمل في تطوير المُدن القديمة، واستعادة كفاءة مرافقها الداخلية من حدائق وطُرق ومُستشفيات وقصور ثقافة ومسارح بعد أن

طالتها أيادي الإهمال لسنوات، وهي أعمال قامت بتحفيز مبدئي لقطاع التشييد. بعد ذلك تم تدشين برنامجين في غاية الضخامة أدّيا إلى استعادة القطاع كامل نشاطه.

- اتجه البرنامج الأول إلى البدء في تشييد المُدن الجديدة في الظهير الصحراوي للمُدن القائمة فعلًا بما يُتيح حجم أعمال ضخمًا للقطاع يُتيح لجميع الشركات سواء العامة أو الخاصة المُشاركة، بحيث تستعيد فرص العمل التي فقدتها إبان فترات عدم الاستقرار، وفي الوقت ذاته تعمل على تشغيل سريع واسع النطاق للصناعات المُغذية للبناء، من أسمنت وحديد ودهانات وأثاث وغيرها، وبما يسمح بزيادة الرقعة المعمورة ويُوفر مساكن لائقة لآلاف الأسر التي سكنت العشوائيات على أطراف المُدن القديمة. وبالإضافة إلى ذلك، منح القُدرات التنفيذية والخبرات العملية لهذه الشركات، بغرض استخدامها فيما بعد بتوسع فيما يُعرف الآن بدبلوماسية إعادة الإعمار، التي من خلالها أُتيح للشركات المصرية فرصة الخروج للعمل في الإقليم بالدول العربية، وعلى وجه الخصوص في العراق وليبيا.

- لم يكن تأسيس المُدن الجديدة مُنبتّ الصلة بعمليات تأسيس الاقتصاد المصري في شكله الجديد، بحيث يعتمد على تصدير الطاقة المُتجددة، وتقديم خدمات الاتصالات السريعة اعتمادًا على موقع مصر الاستراتيجي، لذا فعند تأسيس هذه المُدن تم مراعاة بُعْدَيِ استخدام الذكاء الاصطناعي في السيطرة على المرافق والتنبؤ بالأزمات والتدخل لحلها، وأفضل الأمثلة على ذلك هو المركز الوطني للتحكم في الشبكة القومية للكهرباء بالعاصمة الإدارية.

- تمثّل البرنامج الثاني في استعادة كفاءة البنية التحتية ورفع كفاءتها تمكينًا لقطاع التشييد والبناء وإكسابًا له للخبرات بذات المفهوم السابق، وفي الوقت ذاته التمهيد للاقتصاد الجديد الذي لم يكُن من المتصور أن يبدأ في ظل انقطاعات مستمرة للكهرباء والمياه وطُرق ضيقة شديدة الازدحام، لذلك انصب البرنامج على التخلص من هذه المُشكلات في الحاضر والمُستقبل. وعليه فقد جرى تشييد المحاور المرورية الطولية والعرضية على كامل الإقليم المصري، بتكنولوجيات جديدة سمحت بنقل مصر على مؤشر كفاءة الطُرق من مُستويات ما بعد الـ100 إلى المركز 28 عالميًا.

- بالإضافة إلى ذلك رُفعت القدرات المصرية في توليد الكهرباء، عبر محطات توليد جديدة أهمها على الإطلاق ثلاثية الدورة المُركبة، بحيث ارتفعت القدرة الكُلية من 32 جيجا وات إلى 56 جيجا وات، بفائض يصل إلى 25 جيجا وات، يجري تصديرها في الوقت الحالي إلى الأردن ولبنان وليبيا، ويجري الإعداد لنقلها إلى قبرص ومنها إلى أوروبا. كما جرى رفع المُتاح من المياه عبر بناء محطات تحلية مياه البحر، ومُعالجة مياه الصرفين الصحي والزراعي بنحو 1.6% من إجمالي الحصة النيلية وذلك بإجمالي 1 مليار م3 من المياه تقريبًا.

دعم القطاعات الجديدة

- بعد استعادة التوازن في القطاعات القديمة، تحركت الإدارة للتمهيد للقطاعات الرئيسية الجديدة التي ستستبدل قطاعي التشييد والبناء والسياحة في المُستقبل على رأس مُحركات النمو، وهي على وجه التحديد تصدير الطاقة الكهربية النظيفة والصناعات المُغذية لها، وقد قامت الإدارة بخطوات تشريعية واتفاقات دولية لتعزيز موقفها كمركز إقليمي لتداول الطاقة وخصوصًا الكهرباء، حيث أصدرت قانونَيْ تداول الغاز والكهرباء.
- في هذا الإطار، تم عقد اتفاقات للربط مع المملكة العربية السعودية وقبرص عبر كابلات تمر بالبحرين الأحمر والمتوسط مرورًا بالشبكة القومية للكهرباء، الأمر الذي يسمح بتأسيس صناعة مُغذية لمشروعات الطاقة المُتجددة، مثل البطاريات والكابلات وألواح الطاقة الشمسية ومراوح الرياح وزعانفها، وستؤدي مُحصلة ذلك إلى توفير تدفقات نقدية كافية سواء من تصدير الكهرباء أو الصناعات المُغذية لها وتحويل عَجْزَي الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري إلى فوائض في المُستقبل يُمكن توجيهها إلى التعليم والصحة والبحث العلمي، وتطوير مزيد من القطاعات الصناعية.

مُحصّلة ما سبق -إذن- أن فلسفة الإصلاح الاقتصادي بعد ثورة 30 يونيو استهدفت تأمين المُستقبل عبر حماية القطاعات الاقتصادية الحالية وتحفيزها بما يفتح الباب واسعًا لقطاعات وصناعات مُستقبلية تضمن مُستقبل الأجيال القادمة في حياة أفضل ضمن مُدن أفضل، تدعمها بنية تحتية أفضل، تخدم قطاعات اقتصادية أكثر تطورًا وأكثر طلبًا في المُستقبل.

مواجهة التهميش وزيادة التمكين في المجتمع المصري

* إيمان زهران
باحثة مصرية

اتّجهت ثورة 30 يونيو نحو إعادة ترسيم البعد الاجتماعي لموازنة اختبارين؛ الأول: مواجهة اختلالات السلم الاجتماعي، عبر رأب التصدع في هياكل الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، والثاني: دعم آليات تعزيز الاندماج المجتمعي والدفع بسياسات التمكين للفئات المهمشة والحد من الاستقطاب السلبي. وفي هذا الإطار، شكلت "رؤية مصر 2030" عقدًا اجتماعيًا جديدًا بين الرئيس "عبدالفتاح السيسي" ومجتمع ما بعد "30 يونيو" لبناء دعائم "الجمهورية الجديدة".

موازنة السلم المجتمعي

أضفى المحور الاجتماعي بالاستراتيجية الوطنية 2030 أهمية إعادة النظر في زيادة حجم الاستهداف لـ"الفئات المنتفعة"، وزيادة مخصصاتهم من مختلف برامج الحماية الاجتماعية عبر ما يلي:

- **برامج الدعم النقدي:** حيث ارتكز على فرضية "التحولات النقدية المشروطة"، وذلك اتساقًا مع تطبيقات مادة "الحق في الضمان الاجتماعي" التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته رقم "22"، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المادة رقم "9". كما انعكست في تحقيق أهداف المواد الدستورية (22 و25 و26) الخاصة بالضمان الاجتماعي، والحق في الصحة والعيش حياة كريمة، والحق في التعليم لكافة الفئات وخاصة الأكثر هشاشة بالمجتمع، ومن أهمّ تلك البرامج: "تكافل وكرامة"، "حياة كريمة"، "سكن كريم"، "مستورة"، "بطاقة الخدمات المتكاملة"، "الإعانات والمساعدات الشهرية".

- **إصلاح القطاع الصحي:** نجحت دولة "30 يونيو" عبر تطبيقات الاستراتيجية الوطنية 2030 في إنجاز مسارين؛ الأول: إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية وتطويرها لتواكب التطور في أداء الخدمة الصحية من خلال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل الجديدة. الثاني: إطلاق حزمة من الإصلاحات الصحية للإسراع بتوفير الخدمة للمواطن وبشكل سريع، في ظل تطبيق معايير الجودة المتبعة عالميًا بهدف تحقيق الرضاء العام. فعلى سبيل المثال: تم إطلاق مبادرة "100 مليون صحة"، ومبادرة القضاء على "فيروس سي"، والاهتمام بملف "تأهيل الكوادر الطبية"، وملف "الدواء"، ومشروع "المستشفيات النموذجية".

- **إصلاح التأمينات والمعاشات:** تم الدفع بإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات عبر فض التشابكات المالية، وتحقيق العدالة بين كافة أطراف المنظومة، ومعالجة التحديات التي تواجه النظام الحالي، وذلك على مستويين، داخليًا: عبر إنشاء هيئة مستقلة لإدارة نظام التأمين الاجتماعي طبقًا لقرار رئيس الجمهورية رقم "392" لسنة 2020، وإنشاء صندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي بإدارة متخصصة في مختلف مجالات الاستثمار ومنها الاستثمار العقاري، وفض التشابكات المالية مع الخزانة العامة، وبنك الاستثمار القومي بشكل جذري، ومنع ظهور تشابكات مالية في المستقبل.

أما المستوى الخارجي، فمن خلال تفعيل بروتوكولات المعاشات المتبادلة على المستويين الإقليمي والدولي، مثل: بروتوكول الموقع بين مصر والسودان في سبتمبر 1975، وهيكلة اتفاقيات جديدة، مثل التوقيع حديثًا على اتفاقية التأمين الاجتماعي بين مصر واليونان بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية وتعديلها فيما يتعلق بتحديد شروط استحقاق المعاش.

- **تحجيم الأحزمة العشوائية:** حيث عمدت دولة "30 يونيو" في استراتيجيتها التنموية 2030 لإنجاز سياسات "الإحلال النوعي" للأحزمة العشوائية والمناطق غير الآمنة، مثل: مشروع نهضة المحروسة، حي الأسمرات، تطوير منطقة ماسبيرو، وبشاير الخير.. إلخ.

فوفقًا لبيانات صندوق تطوير العشوائيات، فقد تم تطوير 188 منطقة غير آمنة تضم 105328 وحدة، وجارٍ الانتهاء من تطوير 90 منطقة أخرى بها 90466 وحدة، علاوة على الانتهاء من تطوير 52 منطقة غير مخططة و18 منطقة أخرى بها 284108 وحدات، وهو ما يستلزم معه الأخذ في الاعتبار مُحاكاة عدد من الصياغات العلمية والعملية، والتي من شأنها خلق علاقات متوازنة بين السياسات القائمة والمُراجعات المستهدفة، منها:

- تحديث دوري لقواعد البيانات الإلكترونية لكافة الأحزمة العشوائية بالجمهورية، وتنظيم الاختصاصات المتقاطعة لتلافي مُعضلة التعدد البيروقراطي في الجهات التي تعمل في مجال العشوائيات. كما تم تفعيل نظم التقييم والمتابعة واستحداث معايير لـ"قياس الأداء" للوقوف على أسباب النجاح أو الإخفاق في كافة مراحل العملية التنموية.

- تفعيل نمط "الإدارة التفاعلية"، وهو نمط يتصف بالمرونة والاستقلالية في اتخاذ القرارات، ويعمل على تنفيذ الأهداف بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات عبر تحقيق التوازن بين التوطين البشري والخدمي والصناعي. فضلًا عن تميز ذلك النمط بـ"المرحلية"، فالمرحلة الأولى: تتمثل في تنمية العشوائيات والمناطق غير الآمنة وتصميمها وتنفيذها، والمرحلة الثانية: تتمثل في وضع الخطط والأهداف في المراحل التالية وفقًا لنظام السوق بهدف الحفاظ على الاستثمارات والموارد.

- **هيكلة البنية التحتية:** أولت دولة "30

يونيو" اهتمامًا كبيرًا بمشروعات البنية التحتية، ويُستدل على ذلك بتوجيهات الرئيس "السيسي" بالاهتمام بنوعين من تلك المشروعات؛ الأول: مشروعات دعم الاقتصاد مثل النقل والكهرباء والطاقة المتجددة وتحلية المياه، والثاني: مشروعات بنية تحتية لدعم الجوانب الاجتماعية، مثل المياه النظيفة والإسكان الاجتماعي.

- **تعزيز الهوية المصرية:** حرصت الدولة على إعادة بناء مفاهيم الهوية والمواطنة ونشر الوعي وتصحيح المفاهيم المغلوطة، وذلك عبر عدد من المبادرات النوعية التي ارتكزت مخرجاتها على أهداف خارطة الطريق المصرية 2030، ومن أبرز هذه المبادرات: "بناء إنسان"، "اتكلم عربي"، "صنايعية مصر"، "ذاكرة المدينة"، "حكاية شارع"، "المؤلف المصري".

- **مراجعة التشريعات المجتمعية:** عمدت دولة "30 يونيو" إلى "التنقيح التشريعي" لتحقق مسارات "العدالة الاجتماعية"، ومنها: قانون رقم 104 لسنة 2015 لتحقيق العدالة الضريبية، وقانون رقم 242 لسنة 2011 بشأن الحد الأقصى للدخول وربطه بالحد الأدنى، وقوانين 67 لسنة 2016، واستصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة، وقانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016، وقانون رقم 60 لسنة 2016 الخاص بزيادة المعاشات، وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي مثل القانون رقم 148 لسنة 2019، بالإضافة إلى قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018 ذي "الصياغة الإلزامية".

تعزيز التمكين الاجتماعي

انطلاقًا من أهداف ثورة 30 يونيو، واتساقًا مع الهدف الثاني للأجندة الوطنية 2030 لإنجاز متطلبات العدالة والاندماج المجتمعي، فقد أفضت نتائج التوجيهات الرئاسية إلى ما يلي:

- **المرأة:** خُصص عام 2017 عامًا للمرأة، وتم تدشين "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030" بالعام ذاته، ومُنحت للمرأة العديد من المكتسبات النوعية، حيث شغلت 8 حقائب وزارية، كما ضمت حركة المحافظين في أغسطس 2018 (6) سيدات، بالإضافة إلى تمكين المرأة في الأجهزة التنفيذية دستوريًا عبر المادتين "9 و11" اللتين تؤكدان على "تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز"، وتحقيق "المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور، كما تكفل للمرأة حقها في تولّي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها". علاوة على المادة 180 التي عملت على إلغاء أشكال التمييز وضمان تمثيل مناسب للمرأة بالمجالس المحلية. بالإضافة إلى تخصيص كوتة للمرأة بمجلس النواب لا تقل عن 25% وفقًا للمادة 102 من الدستور المصري.

وحصلت المرأة على أعلى نسبة تمثيل في برلمان 2021 بنسبة 14.59% من المقاعد، فيما عين الرئيس "عبدالفتاح السيسي"

14 سيدة ضمن نسبة الـ5%، ليبلغ عددهن في البرلمان 90 نائبة. وكذلك تنقيح "قانون العمل" ليشمل نصوصًا تضمن للنساء العاملات جميع الأحكام المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز. إضافةً إلى سن قوانين جديدة وإدخال تعديلات على أخرى لصالح المرأة، أبرزها تغليظ عقوبة جريمتي الختان والتحرش، والتصديق على قانون المواريث وهو الحق الذي عانت منه المرأة خاصة في الصعيد. وأيضًا إقرار تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون 58 لسنة 1937 على المتهربين من سداد النفقات في حال الطلاق.

- **الشباب:** ثمة عددٌ من التحركات أولتها دولة 30 يونيو للشباب، منها: مخرجات قرار رئيس الوزراء رقم 1592 لسنة 2014 بتفويض الوزراء في اختيار معاونيهم من الشباب، وما تضمنته حركة المحافظين عام 2019 من تمثيل فعلي بواقع 25 قيادة، منها اثنان من المحافظين و23 نائبًا للمحافظين جميعهم من فئة الشباب. وتعيين 7 نائبات للمحافظين الجدد من فئة الشباب. كما أطلق الرئيس "السيسي" في 13 سبتمبر 2015 البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، بهدف إنشاء قاعدة قوية وغنية من الكفاءات الشبابية مؤهلة للعمل السياسي. بالإضافة إلى إنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب بالقرار الجمهوري رقم 434 لسنة 2017 لاستكمال تحقيق متطلبات التنمية لتمكين الكوادر الشبابية. وإقامة 3 نسخ من منتدى شباب العالم بشرم الشيخ، وإطلاق 7 نسخ من المؤتمر الوطني للشباب بمحافظات مصر.

- **الأقباط:** نجحت دولة "30 يونيو" في حل مشكلة بناء الكنائس، حيث شهد عام 2016 صدور القانون رقم 80 لبناء الكنائس في مصر، لمعالجة قضية الكنائس غير المرخصة القائمة بتفاهمات بين الأمن والكنيسة، دون أن تحصل على أوراق رسمية. إذ يضمن القانون ترخيصها وفقًا لشروط بنائية وأمنية تضمن سلامة الجميع. وعلى صعيد التمثيل النيابي، نجحت الدولة في إدماج الأقباط بالبرلمان، إذ حصد النواب المسيحيون 53 مقعدًا نيابيًا.

يظلّ في الأخير أن "ثورة 30 يونيو" نجحت في تحويل التحديات إلى فرص تنموية واعدة، ومهدت الطريق في ذكراها الثامنة لبناء "الجمهورية الجديدة"، عبر تطبيق "الاستراتيجية الوطنية 2030" وخلق نظام مؤسسي فعّال يحقق المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإنجاز استحقاقات الدعم والحماية للفئات الأولى بالرعاية، ومساندة شرائح المجتمع المهمشة.

طفرة "رقمية" مصرية
تفتح آفاقًا للتنمية والمجتمع

* د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في أعقاب ثورة 30 يونيو، شهدت مصر طفرة على صعيد التحول الرقمي، بمعنى انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمتها. وهو الأمر الذي بدأ من خلال بناء استراتيجية رقمية لتحسين الوضع الراهن، وقياس الإمكانات الرقمية الحالية، مع تحديد متطلبات الاستثمار وعوائق التكامل الرقمي، وصولًا لخطة شاملة تحقق أهدافًا استراتيجية عمادها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ملامح التحول الرقمي

يمكن فيما يلي إجمال أبرز سمات وملامح وركائز التحول الرقمي في مصر، وذلك على النحو التالي:

- **الفلسفة والمنطلقات:** تماشيًا مع رؤية مصر 2030 واستراتيجية مصر للتحول الرقمي، شرعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بناء "مصر الرقمية"، التي تعد رؤية وخطة شاملة وحجر الأساس للوصول إلى مجتمع واقتصاد رقمي، وهو ما يستهدف تعميم التعاملات الرقمية في مختلف المجالات، وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين الخدمات الحكومية، مع خفض تكلفتها، ورفع أداء الوزارات والهيئات الحكومية، ودعم عملية صنع القرار، وتطوير القطاع العام.

- **ركائز عدة:** ينطلق التوجه الاستراتيجي للتحول الرقمي في الدولة المصرية من ثلاث ركائز هي: تحسين جودة حياة المواطن وظروفه المعيشية، وتقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال المنافذ الرقمية وغير الرقمية، وتحويل الحكومة إلى حكومة مترابطة رقميًا. وهو ما يتحقق من خلال: ربط الأنظمة الرقمية الحكومية، وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة، وتعزيز قيم الشفافية والمحاسبة والرقابة بشكل تفاعلي تشاركي بين مختلف مؤسسات الدولة.

- **محاور أساسية:** بهدف تعديد طرق وآليات الدفع الإلكتروني، طورت مصر عددًا كبيرًا من الخدمات الإلكترونية، منها: هيئات إنفاذ القانون، والتوثيق، والأحوال الشخصية، ومحاكم الأسرة، والتموين، والكهرباء، والزراعة، والمرور، والشهر العقاري، وصندوق الإسكان الاجتماعي، والهيئة العامة للاستثمار، والمناطق الحرة، وغير ذلك. وهو الأمر الذي يشمل المحاور الأربعة الرئيسية المتمثلة في: التقنيات، والبيانات، والأشخاص، والعمليات. وجميعها تتأسس بدورها على شبكات ضخمة وبنية تحتية متطورة.

- **الإطار المؤسسي:** اتخذ مجلس الوزراء في عام 2020 قرارًا بتشكيل وحدة للتحول الرقمي داخل كل وزارة وجهة حكومية بهدف الاستعداد للانتقال النوعي للحكومة إلى العاصمة الإدارية الجديدة، بحيث تكون ذكية وقادرة على التواصل مع أجهزتها بشكل رقمي. كما تم إنشاء أكاديمية تدريبية لكل عناصر تلك الوحدات لضمان تلقي المنضمين للتدريب اللازم. إذ يرتكز التحول الرقمي داخل الوزارات على محورين هما: تضمين تطبيقات تخصصية تتعلق بعمل كل وزارة على حدة، وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

- **البيئة القانونية:** مواكبةً للتطورات التكنولوجية، أصدرت مصر عددًا من القوانين اللازمة لإصلاح البيئة التشريعية، وفي مقدمتها: قانون الجرائم الإلكترونية، وقوانين الملكية الفكرية، وحماية المستهلك، وقانون التوقيع الإلكتروني. كما صدر قانون حماية البيانات الشخصية. وصدرت اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

- **التدريب المستمر:** يجري تدريب 115 ألف متدرب في العام الجاري بدءًا ببرامج تدريب أولية، مرورًا ببرامج تدريب تكنولوجية متوسطة من خلال مدارس التكنولوجيا التطبيقية،

وانتهاءً ببرامج تدريبية متقدمة متخصصة في الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع كلية علوم الحاسب بفرنسا ومبادرة "مستقبلنا.. رقمي"، وصولًا لإتاحة تعليم جامعي متخصص في التكنولوجيا الحديثة من خلال جامعة مصر المعلوماتية، وهي أول جامعة معلوماتية متخصصة في إفريقيا والشرق الأوسط في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة. بموازاة ذلك، يجري العمل على نشر مراكز إبداع مصر الرقمية لإتاحة التدريب التقني المتخصص، ورعاية الإبداع التكنولوجي، وتعزيز ريادة الأعمال للشباب.

مجالات وجهود بارزة

تنعكس أبرز جهود التحول الرقمي في السنوات الثماني السابقة في المجالات التالية:

- **منافذ مصر الرقمية:** أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عددًا من المشروعات لإتاحة الخدمات الحكومية الرقمية للمواطنين من خلال خمسة منافذ، هي: منصة مصر الرقمية، وتطبيقات الهاتف المحمول، ومراكز الاتصال (15999)، ومكاتب البريد، ومراكز خدمة المواطنين. وأطلقت منصة مصر الرقمية الإلكترونية لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية، لتشمل المرحلة الأولى منها: خدمات المرور، والتموين، والتوثيق، والشهر العقاري، وخدمات المحاكم، والسجل التجاري، والضريبة العقارية. على أن تشمل الثانية خدمات: المحاكم، والإسكان الاجتماعي، والأحوال المدنية، والترخيص. وهو ما يعتمد على طرق دفع إلكترونية لرسوم الخدمات، بما في ذلك: شركات الدفع الإلكتروني، ومحافظ الهاتف المحمول، وبطاقات الائتمان. وقد بلغ عدد المشتركين على منصة مصر الرقمية 2.2 مليون مواطن، كما بلغ عدد الطلبات المقدمة عبر المنصة حتى الآن 3.2 ملايين طلب. وقد أمكن الانتهاء من رقمنة 6 ملايين وثيقة تابعة لخمس جهات، بجانب الانتهاء من رقمنة وثائق 6 جهات أخرى بواقع 27.8 مليون وثيقة.

- **البريد المصري:** طُوّرت مكاتب البريد لتقدم الخدمات الحكومية والشمول المالي والخدمات، إذ تربط العملاء بمقدمي الخدمات بجانب خدمات التمويل والتأمين متناهي الصغر، كما ينظر البريد المصري حاليًّا في إطلاق محفظة رقمية للهواتف المحمولة لمساعدة العملاء على الحصول على قروض صغيرة ودفع الفواتير والمشتريات وتحويل الأموال. هذا بالإضافة إلى أكشاك البريد ومكاتب البريد المتنقلة التي تقدم نفس الخدمات التي تقدمها مكاتب البريد على مستوى الجمهورية.

- **قطاع الكهرباء:** عممت مصر منظومة العدادات الذكية مسبقة الدفع بالمحافظات كافّةً من خلال عدادات إلكترونية رقمية لقياس معدل الاستهلاك داخل المنشآت السكنية والتجارية، على نحو يُتيح للمستخدم دفع قيمة الاستهلاك مقدمًا. كما تتمتع تلك العدادات بنظام إنذار عند انخفاض الرصيد، وتتضمن ميزاتها عدم انقطاع الخدمة في حالة نفاذه.

- **القطاع الزراعي:** أطلقت مصر مشروعًا لتطوير ميكنة منظومة الحيازة الزراعية، وبناء قاعدة بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية من خلال قاعدة بيانات جغرافية للحيازة الزراعية، بهدف تسهيل التعامل من خلال رقم موحد للحيازة الزراعية مع ربطه بالرقم القومي للحائز، مما قد يُسهم في

ضبط الزمام المنزرع لدعم اتخاذ القرار وتحديد الاستراتيجيات الزراعية، وتوزيع السماد وضمان وصول دعم الدولة للأسمدة ومستلزمات الإنتاج إلى مستحقيها.

- **القطاع الطبي:** توسعت مصر في ميكنة الخدمات الصحية بوصفها أولى خطوات التحول الرقمي في منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد الذي يضمن إنشاء سجل وخريطة صحية لكل محافظة، ويقيس مدى رضاء المرضى عن الخدمات الطبية والعلاجية المقدمة، مما يُسهم في التطوير المستمر لأداء وجودة الخدمات الصحية، وهو ما استلزم أولًا تأسيس البنية التحتية المعلوماتية اللازمة للتحول الرقمي بالمنشآت الصحية التابعة للهيئة العامة للرعاية الصحية بمختلف المحافظات، لتصبح هيئة الرعاية الصحية أول هيئة ذكية رقمية في تقديم الخدمة.

- **المحاكم والتقاضي:** أعلنت وزارة العدل عن تسعة مشروعات تكنولوجية ضمن مشروع "عدالة مصر الرقمية" للارتقاء بالمنظومة القضائية وهي: ميكنة عملية التقاضي بمحاكم الجنح، وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، وإطلاق خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية، والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل ودور المحاكم، والأرشيف الإلكتروني، وتطبيق نظام إدارة المحاكم الإلكتروني، وتطبيق الهاتف الذكي (أرغب في عمل توكيل)، وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر شبكة الإنترنت، ومنظومة السجل العيني إلكترونيًا؛ وذلك بهدف تطوير آليات التقاضي، ومنع الازدحام بالمحاكم، ورقمنة العدالة، وتطوير مكاتب التوثيق، وربط أقسام الشرطة بجهات التحقيق ممثلة في النيابة العامة وصولًا إلى المحاكم على اختلاف درجاتها.

- **إدارة أملاك الدولة:** تعددت الجهود الرامية إلى إدارة الثروة العقارية وإنشاء رقم قومي لكل عقار بالتعاون بين وزارات العدل والتنمية المحلية والإسكان والاتصالات، وبالتعاون أيضًا مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويتمثل الهدف من مشروع حصر وإدارة الثروة العقارية الاعتماد على رقم قومي موحد لقطعة الأرض والعقار والوحدة، بما يربط البيانات الخاصة بكل منها، ويسهل حوكمة الإجراءات المتعلقة بها من تسجيل وتراخيص وغيرها من المعاملات، والمساهمة في تقليل المخالفات والتعديات وحفظ الملكيات، مما يعظّم العائد الاقتصادي للعقارات. ومن الجدير بالذكر أن إطلاق مشروع الرقم القومي العقاري الموحد في محافظة بورسعيد في شهر يوليو 2021 لا يعدو كونه نموذجًا استرشاديًا جاهزًا للتعميم في باقي المحافظات.

ختامًا، لا تقتصر مجالات التحول الرقمي على المجالات سالفة الذكر فحسب بطبيعة الحال؛ إذ تمتد لتطال قطاعات أخرى كالتعليم والنقل والاقتصاد وغير ذلك من قطاعات رائدة. وفيها جميعًا هناك رؤية حاكمة بأدوات مؤسسية وأطر تشريعية ومحاور أساسية وأهداف استراتيجية، وهي الأمور التي تُسهم في مجملها في تحسين كفاءة الخدمة المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض المشروعات الكبرى في هذا المجال لا تزال قيد التنفيذ، وأن جني ثمارها يتطلب مزيدًا من الوقت.

30 يونيو ثورة تنموية.. مؤشرات محلية وعالمية

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ثماني سنوات هو عمر ثورة الثلاثين من يونيو 2013، التي كانت إيذانًا ببدء ثورة أخرى من نوع جديد هي "ثورة التنمية"، والتخلي عن سياسات "إدارة الفقر" والتحول إلى إدارة موارد الدولة؛ الأمر الذي انعكس بدوره على المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية، والمؤشرات العالمية أيضًا، وهو ما تعكسه بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وعدد من المؤشرات العالمية التي اعتمدنا عليها في إعداد هذا الملف.

تطور الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (مليار جنيه)، ومعدلات نموه (%) خلال الفترة (2009/2010-2018/2019)

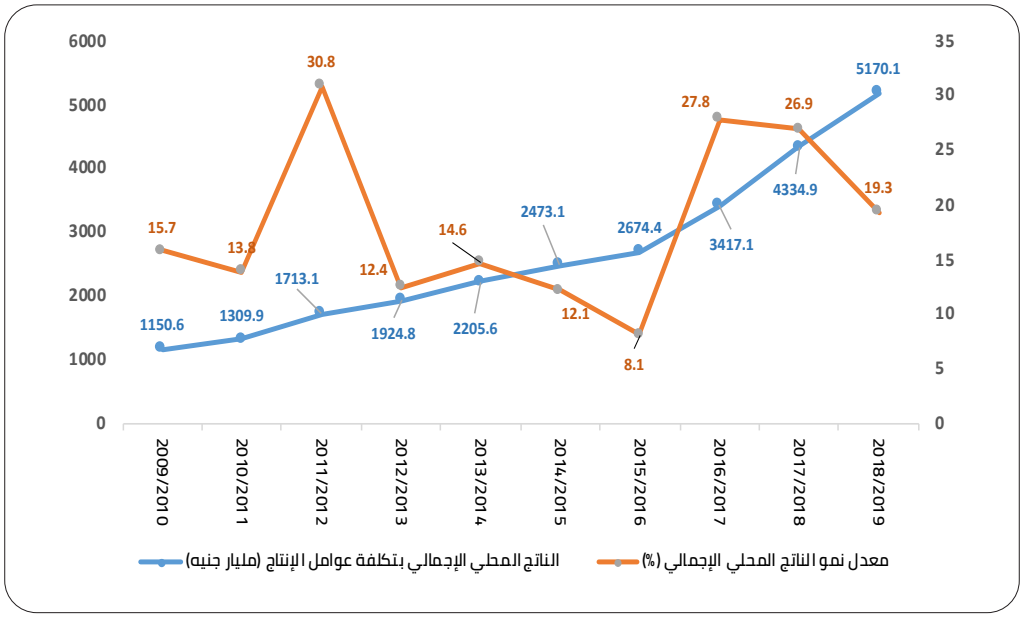

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل والخارج وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار)
في مصر خلال الفترة (2011/2012-2018/2019)

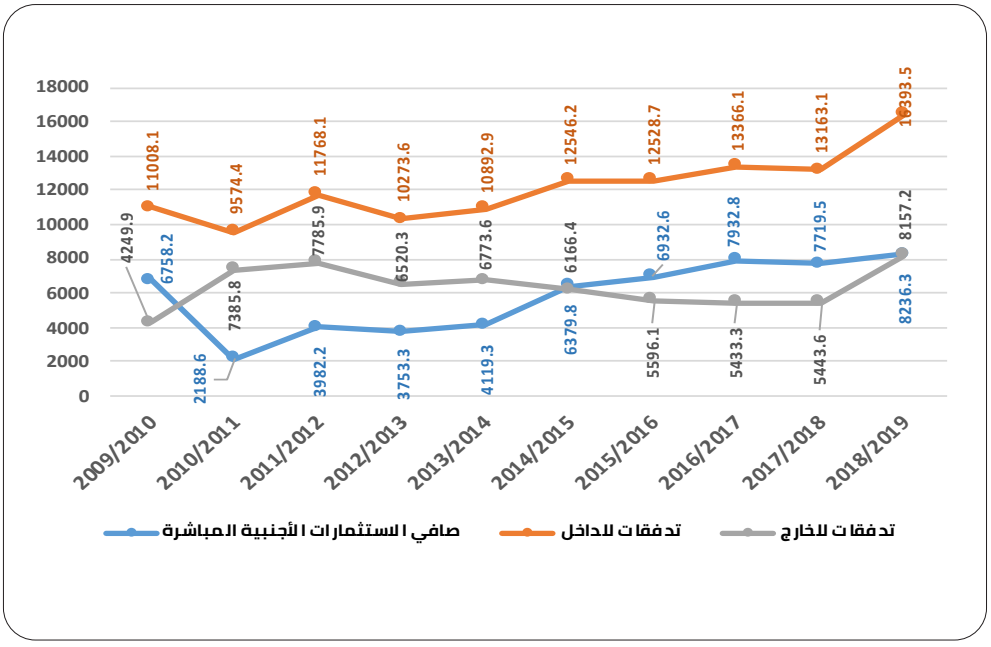

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (المليار جنيه)
في مصر خلال الفترة (2012/2013-2018/2019)

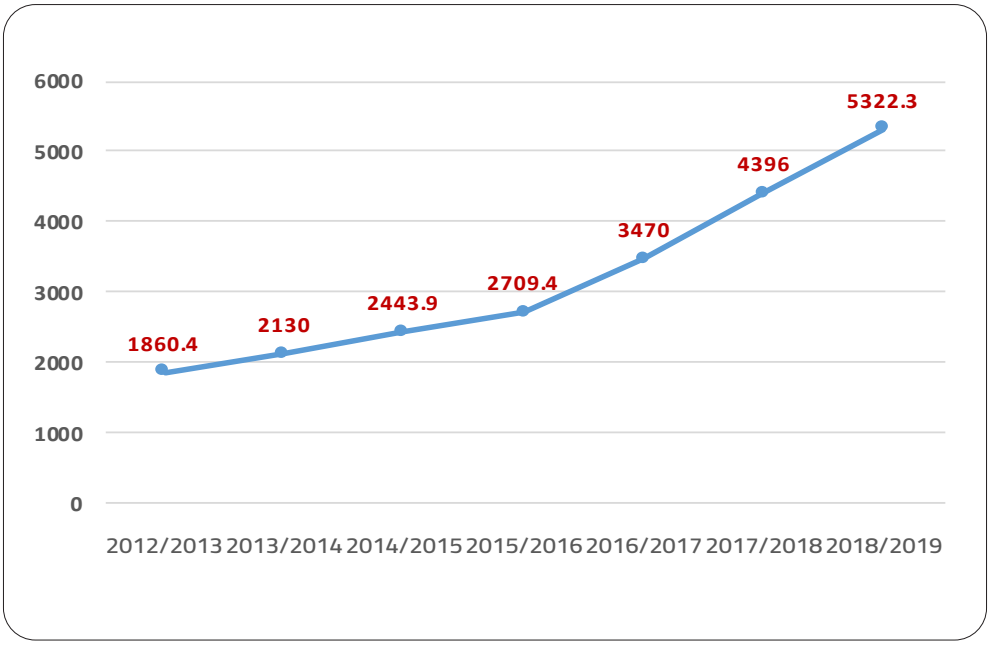

معدل البطالة (%) خلال الفترة (2013-2021)

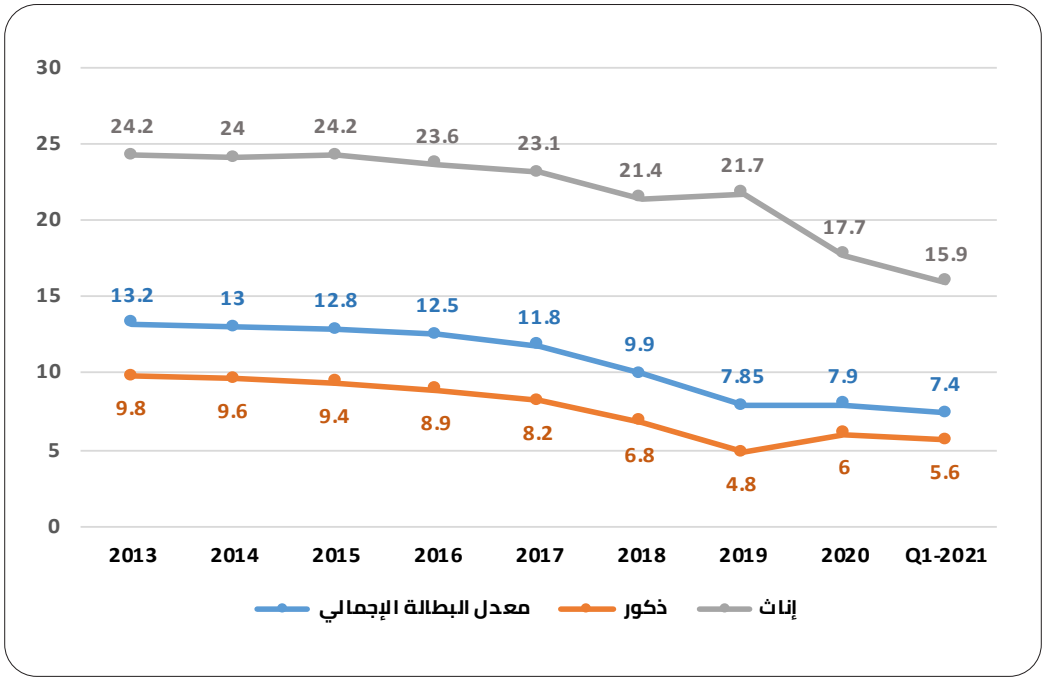

تطور عدد السفن المارة بقناة السويس خلال الفترة (2012-2019)

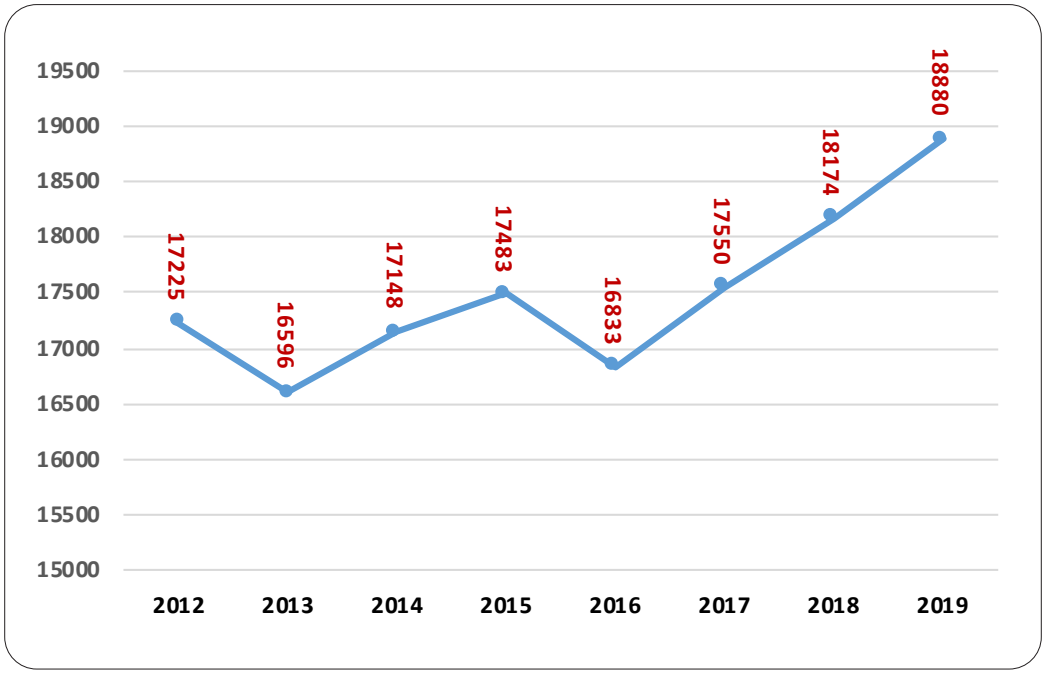

تطور القيمة الإجمالية لإنتاج وصافي الدخل الزراعي (بالألف جنيه)
في مصر خلال الفترة (2011/2012-2018/2019)

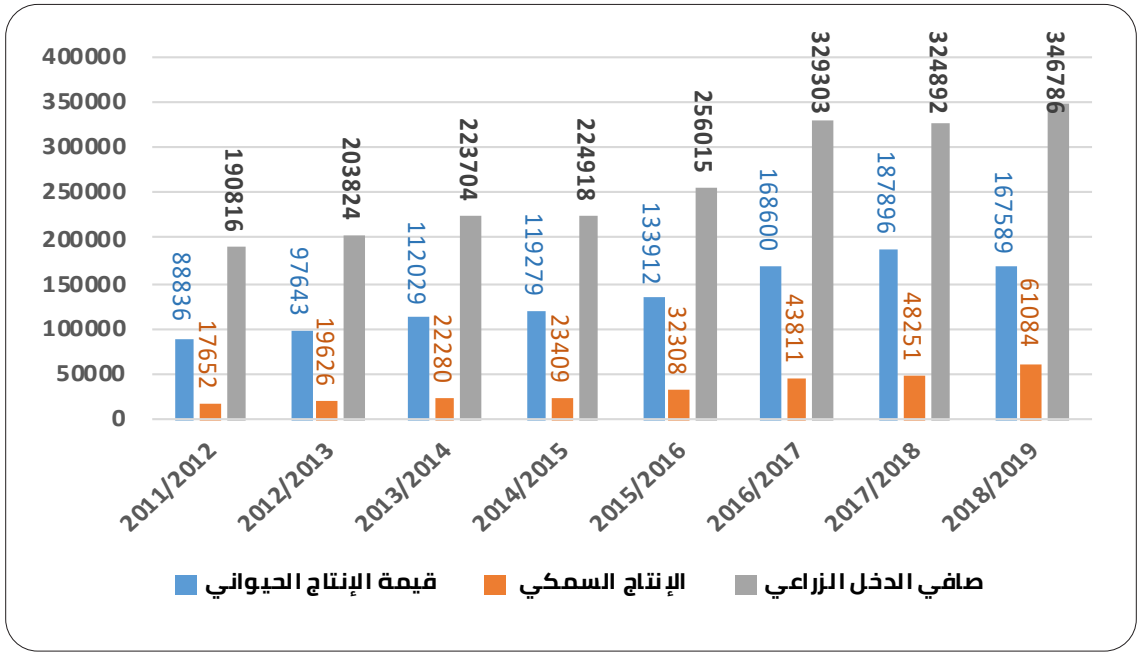

نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية عامي 2013 و2019

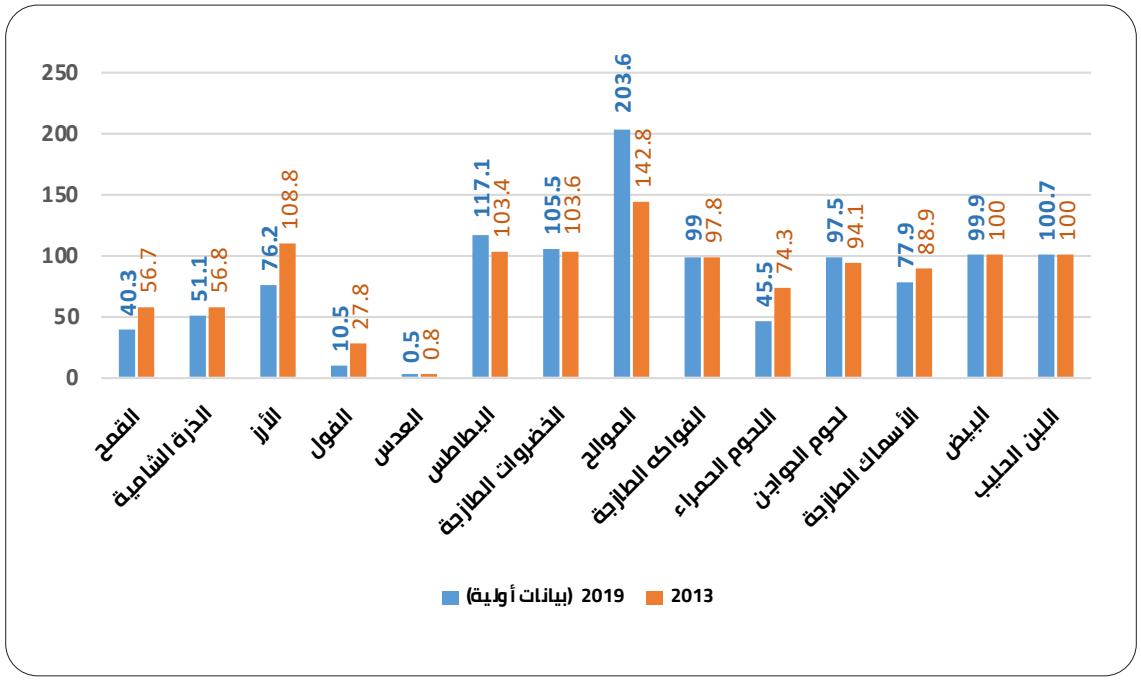

تطور أعداد السيّاح (بالمليون) في مصر خلال الفترة (2013-2019)

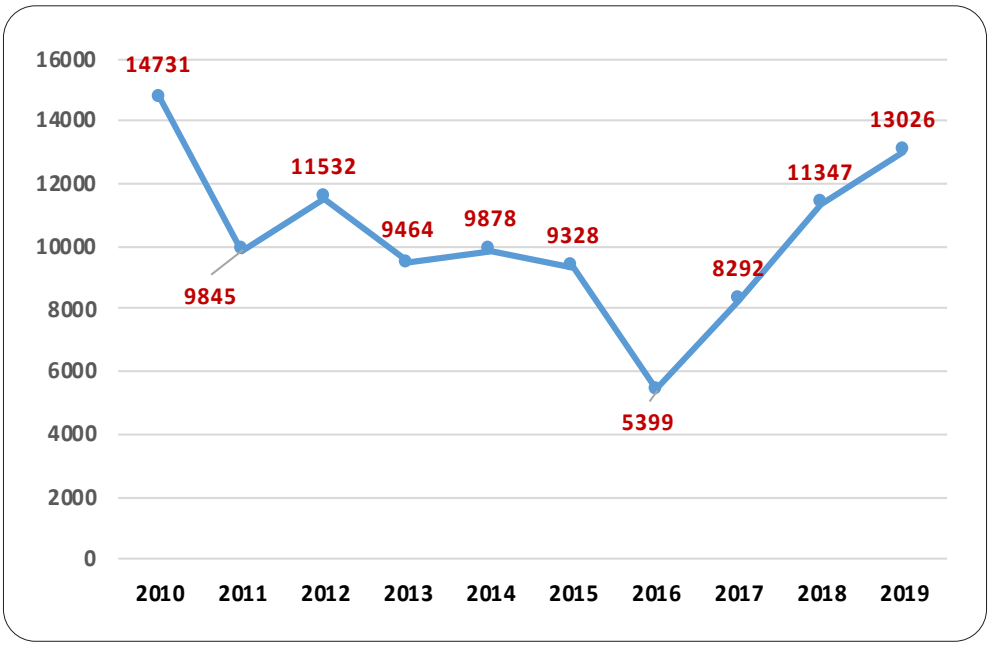

تطور عدد الأسرّة وعدد المستشفيات في مصر خلال الفترة (2012-2018)

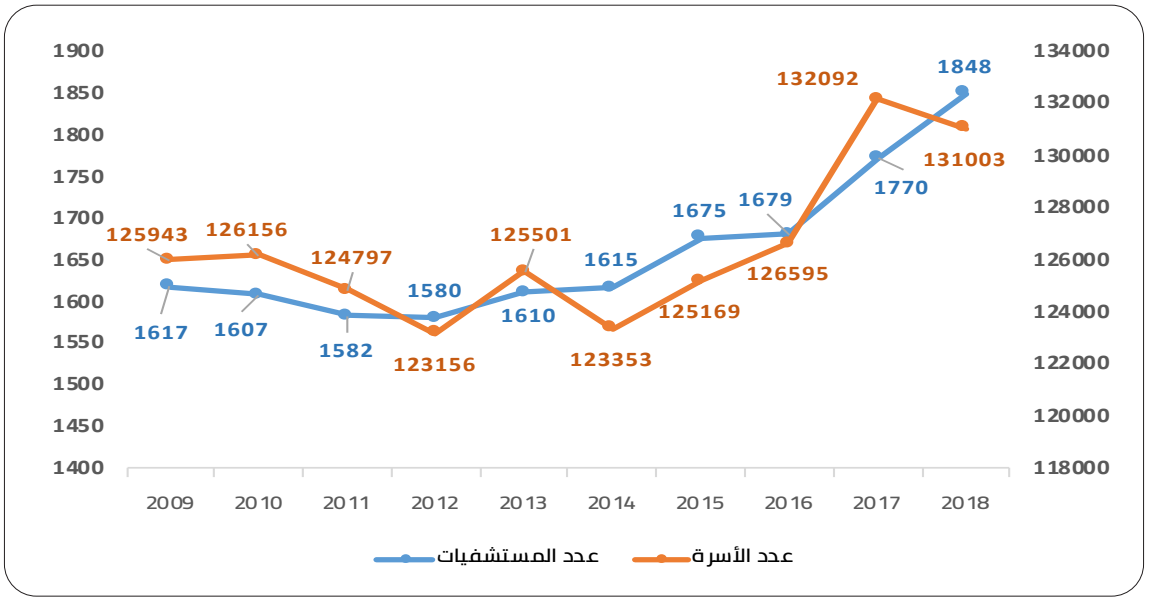

تطور عدد الوحدات السكنية المنفذة بالحضر واستثماراتها بالمليون جنيه
في مصر خلال الفترة (2011/2012-2019/2020)

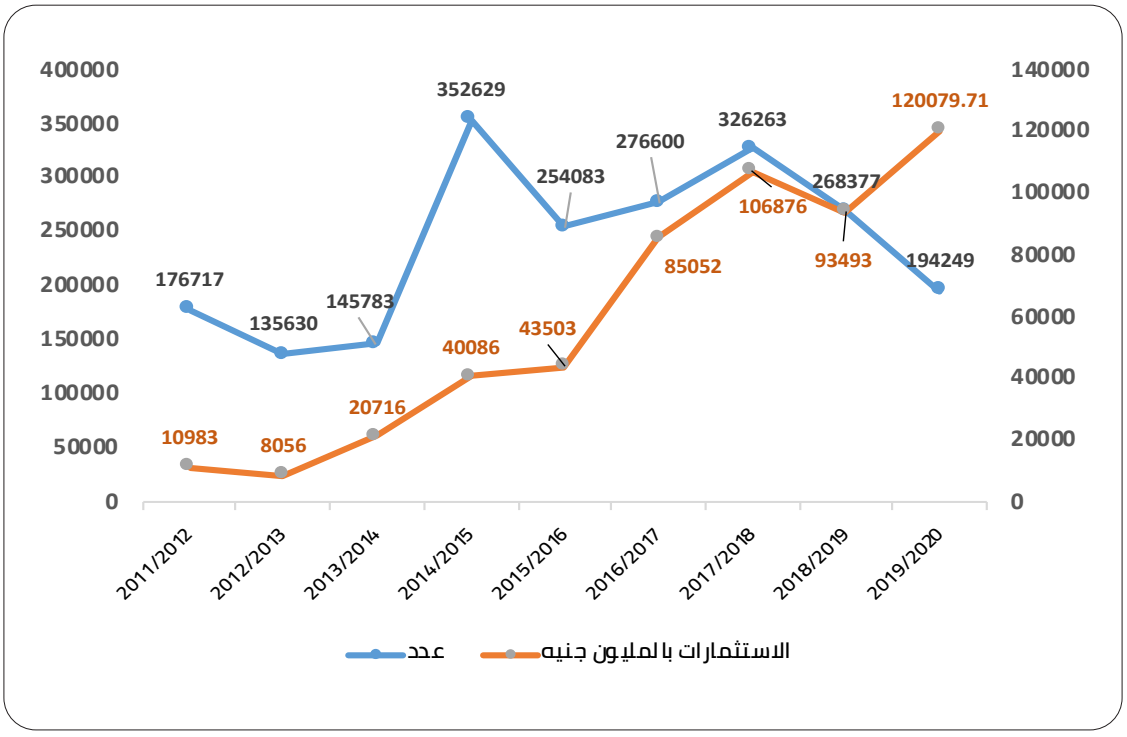

إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة بمشروع الإسكان الاجتماعي (مشروع المليون وحدة)

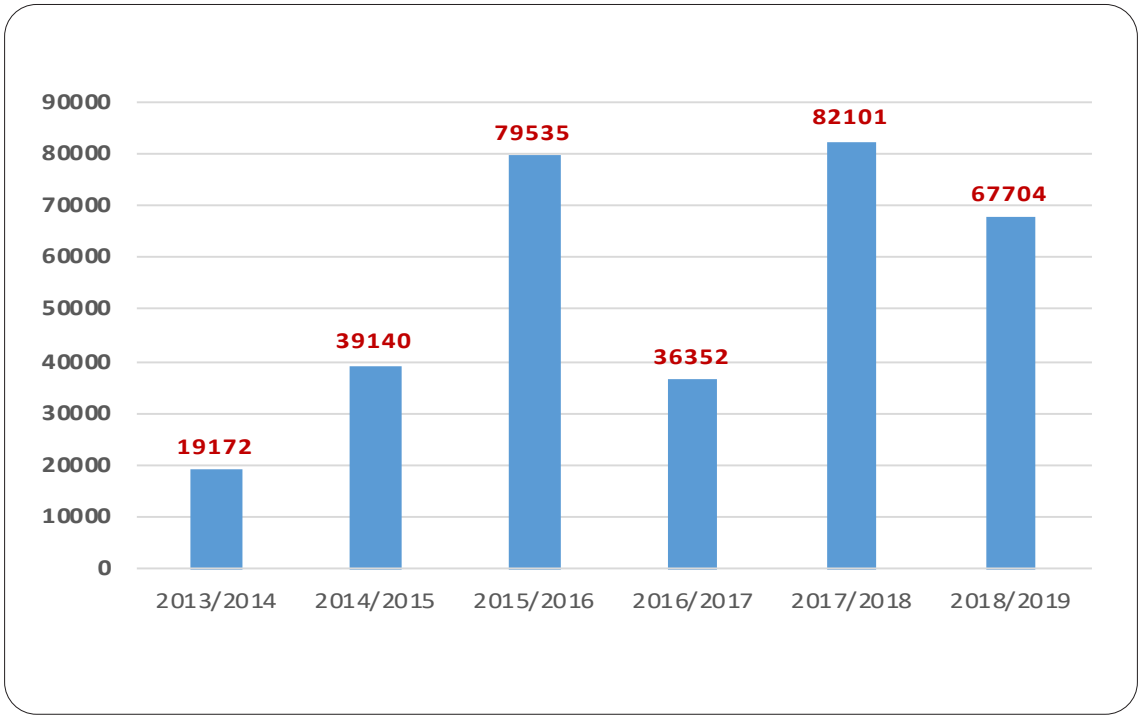

ترتيب مصر بعدد من المؤشرات الفرعية الخاصة بالبنية التحتية
وفقًا لمؤشر التنافسية العالمي لعامي 2019-2013

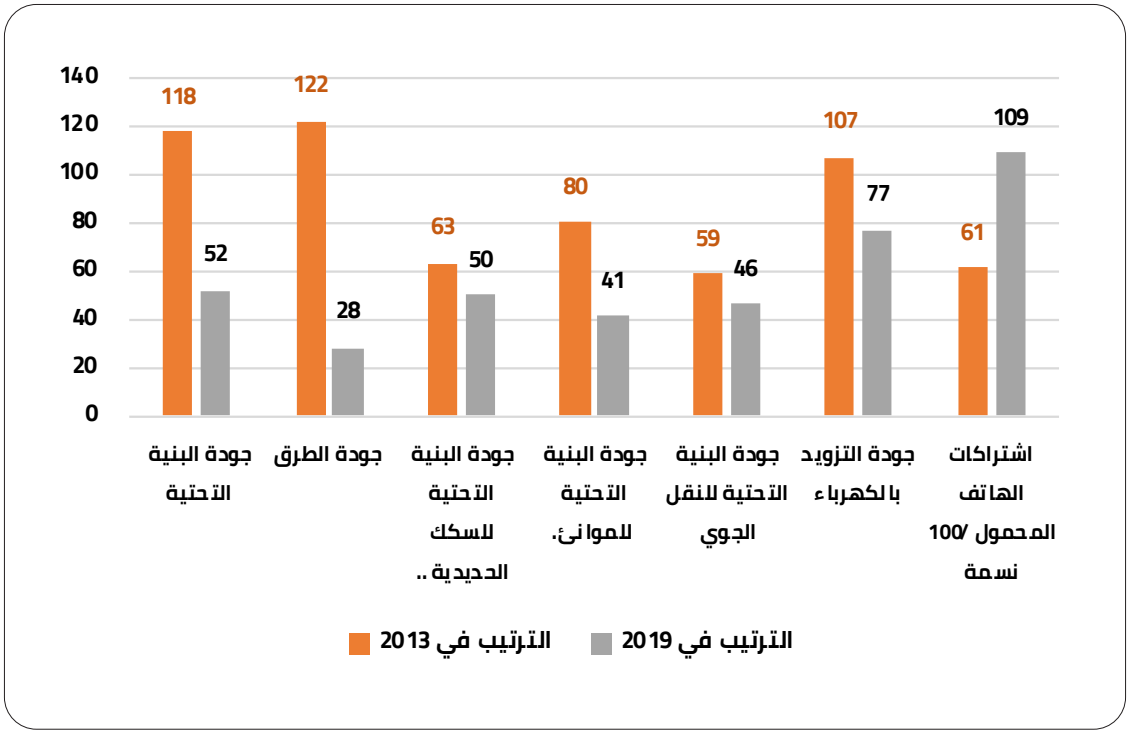

مقارنة بين ترتيب مصر بعدد من المؤشرات العالمية بعامي 2020 و2013

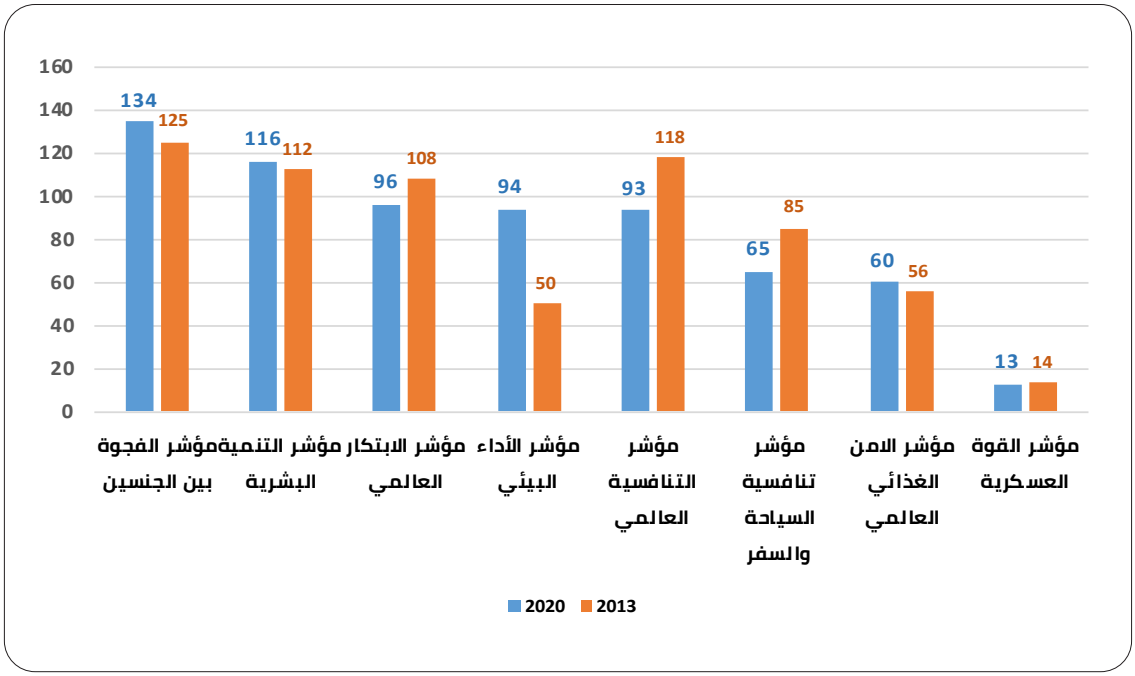

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo